

# نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ٢٠٥ - ٢٠٦ يونيو/حزيران - يوليو/تموز ٢٠٠٥

## في هذا العدد

يتناول هذا العدد في ملفه الرئيسي التطورات المكثفة التي شهدتها السودان على أصعدة عدة، والتي تحمل في مجملها طابعاً إيجابياً يناقض التخوفات من بدء التحقيق في ملف جرائم دارفور. كما يعرض لتقارير متنوعة، بينها تقرير مدعى عام المحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن، والتقارير السنوية للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وتقارير الظل المقدم من المنظمات غير الحكومية رداً على التقرير الدوري لليمن إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

كذلك يتناول بالعرض والتحليل التطورات متزايدة الخطورة في العراق، وخاصة في ضوء ملاحقة البعثات الدبلوماسية ومذابح الأطفال، كما يتناول المنحنى الخطر الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يواصل بناء الجدار وعزل القدس وجرائم والاغتيال، فضلاً عن بوادر اقتتال أهلى فلسطينى يندر بمصاعب جمّة.

## ملف العدد

(٢).. يتناول الملف التطورات الهامة والمحورية التي شهدتها السودان على مدار الشهرين الماضيين وآثرها على المستقبل.

## دارفور

(٤).. عرض لتقرير المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن بشأن بدء التحقيق في جرائم دارفور.

## العراق

(١٠).. استمرار تردى الأوضاع على المستويات السياسية والأمنية والإنسانية، ووقوع جريمة قتل لرئيس البعثة الدبلوماسية المصرية في العراق تلقى استنكاراً دولياً.

## فلسطين

(١٢).. على أبواب تنفيذ فك الارتباط الأحادي تستمر إسرائيل في بناء الجدار العنصرى لعزل القدس تكريساً لمخططاتها للاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية.

## سوريا

(١٤).. مازالت السلطات تعتقل محمد رعدون وسط أنباء عن تدهور صحته نتيجة لوضعه في الحجز الانفرادى.

## الكويت

(١٧).. تعيين وزيرة فى الحكومة لأول مرة وانطلاق دعوة لحرية تكوين الأحزاب لتطوير التجربة الديمقراطية.

## المعهد العربى

(١٨).. قيود غير مبررة تفرضها الحكومة التونسية على المعهد العربى لحقوق الإنسان وسط استنكار عربى ودولى.

## قطر

(١٩).. مناشدة عربية ودولية لإلغاء قرار إسقاط الجنسية عن ستة آلاف شخص للحفاظ على خطى الإصلاح والانفتاح.

## العلماء العراقيين

(١٩).. المنظمة تطالب سكرتير عام الأمم المتحدة والمفوضة السامية لحقوق الإنسان بالتدخل للإفراج عن العلماء العراقيين ووقف تصفيتهم.

## تقارير عربية ودولية

(٤)..

## وقائع ومتابعات

(١٠)..

## شكاوى ومداخلات

(١٩)..

## أخبار المنظمات

(٢٢)..



## السودان

## أسابيع حافلة بتطورات مهمة

شهد السودان على مدار الشهرين الماضيين تطورات هامة ومحورية نحو إحلال السلام أخيراً بأكبر بلاد القارة الإفريقية، فبداية قرر كبير المدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية بدء التحقيق في ملف دارفور المحال للمحكمة بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ الصادر في مارس/آذار الماضي، ولحق به عقد جولة مفاوضات جديدة مع حركتي التمرد في دارفور نجحت في التوصل إلى إعلان مبادئ، ووقعت الحكومة والتجمع المعارض تفاهماً جديداً بالقاهرة سمح للمعارضة بالمشاركة في صياغة الدستور الذى دشّن مرحلة جديدة لتنفيذ اتفاق سلام الجنوب.

علي تحقيق العدالة والمساواة للجميع دون أي تفرقة علي أساس عرقي أو ديني أو إثني.

وقعت حركتا تحرير السودان والعدالة والمساواة على الاتفاق الذي تضمن أيضاً انتقال السلطة، ومنح شعب إقليم دارفور دوراً في الحكومة. كما شمل الاتفاق كذلك دعوات لإعادة اللاجئين إلي منازلهم وفرض إجراءات أمنية جديدة لدعم إعادة الأمن في الإقليم.

وفي حين أعلنت حركة تحرير السودان رضاها عن الاتفاق، قالت حركة العدالة والمساواة أنها قامت بالتوقيع على الاتفاق تحت ضغط من الاتحاد الأفريقي وأطراف دولية.

وقد أبدت كافة الأطراف تفاؤلاً حذراً، واتفقوا على استئناف محادثات السلام في نهاية أغسطس/آب القادم.

ومن جهة أخرى، قامت الحكومة السودانية بالتوقيع علي "وثيقة القاهرة" للمصالحة الوطنية مع التجمع الوطني الديمقراطي أو ما يعرف بالمعارضة الشمالية.

وجاء الاتفاق محققاً لطموحات أبناء الشعب السوداني في تحقيق المصالحة

التمرد الرئيسيتين بالإقليم وهما حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة.

وقد واجهت المفاوضات عدة مصاعب أهمها وجود خلافات بين حركتي التمرد، وكذلك داخلهما، فخليل إبراهيم الذي يمثل حركة العدالة والمساواة في أبوجا حتى جرى الاعتراض عليه من القادة الميدانيين للحركة منذ أبريل/نيسان الماضي، وهو مع ذلك مستمر في تمثيل الحركة في المفاوضات مما قد يسفر عن عدم جدواها إن لم يقبل القادة الميدانيين أو باقي أعضاء الحركة الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

كما تبادل كل من الحكومة والمتمردين الاتهامات بعرقلة المفاوضات والرجوع إلي نقاط كان قد تم الاتفاق عليها في جولات سابقة بالعاصمة النيجيرية.

ومثل توقيع اتفاق القاهرة مع التجمع الوطني المعارض وتقرير المدعي العام دافعاً إلي التوصل سريعاً لاتفاق تم الإعلان عنه مطلع يوليو/تموز كاتفاق للمبادئ.

وشمل الإعلان الذي أعده الاتحاد الإفريقي بالتشاور مع أطراف النزاع مبدأ احترام وحدة الأراضي السودانية ودعم الديمقراطية واستقلال القضاء، كما نص

وأكد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية غياب وجود شفافية حقيقية ورغبة صادقة لدى الحكومة السودانية في المحاكمة والتحقيق مع المشتبه بهم في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بإقليم دارفور غربي السودان.

وقد كررت الحكومة السودانية رفضها تسليم أي من مواطنيها للمحاكمة خارج السودان، وكنتفاعل مع القرار قررت السلطات إنشاء محكمة خاصة بدارفور مقرها نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور، وبدأ القضاء السوداني بالفعل محاكمة بعض المتهمين بجرائم بالاغتصاب والسطو، وهم من قبيلة الرزيقات وأعضاء في قوات الدفاع الشعبي. وقد أعلنت الحكومة السودانية أنه سيحاكم ١٦٠ مشتبهاً فيه.

وفي نهاية يونيو/حزيران قام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بتقديم تقريره أمام مجلس الأمن وأوضح فيه أن المحكمة السودانية لن تتعارض مع تحقيقاته على الأرجح، (أنظر عرض تقرير المدعي العام صء)

وبدأت الحكومة السودانية جولة جديدة من المفاوضات مطلع الشهر مع حركتي

## ملف العدد

الحكم، قام الرئيس "البشير" بالإعلان عن الإفرج عن "حسن الترابي" والعديد من أعضاء المعارضة بالإضافة إلى رفع الحظر عن حزب المؤتمر الشعبي والسماح له بممارسة نشاطه وتسليمه كل مقاره في العاصمة والولايات وإنهاء الحظر على جريدته.

كما أعلن الرئيس السوداني إنهاء حالة الطوارئ بالبلاد باستثناء إقليم دارفور والشرق حيث لا يزال الوضع فيها خطيراً "على الأمن الداخلي للبلاد".

وفور إطلاق سراحه قام "الترابي" بتوجيه الانتقادات إلى الحكومة، وأعلن أنه سوف يواصل نشاطه ويكتفه حتى وإن أدى ذلك إلى اعتقاله مرة أخرى.

وقام "الترابي" بعقد ما سمي بتحالف القوى الوطنية مع حزب الأمة بزعامة "الصادق المهدي" وأحزاباً أخرى وترتبط حركة "الترابي" بحركة العدالة والمساواة بدارفور وكذلك بروابط مع متمردي الشرق.

وتزامناً مع التوصل إلى وثيقة للمبادئ بدارفور انطلقت في ٩ يوليو/تموز مراسم واحتفالات بمناسبة تأدية "جون جرنج" قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان اليمين الدستورية لتتصيه نائب أول للرئيس عمر البشير بوجود علي عثمان محمد طه كنائب ثاني للحكومة الانتقالية التي سوف تستمر ست سنوات يتم بعدها استفتاء لتقرير المصير في الجنوب.

وحضر المراسم العديد من الزعماء الأفارقة ومندوبين أوروبيين وأمريكيين وسط ترحيب وتأييد واسع من المجتمع الدولي. وقد بدأت بالفعل توزيع الحقائق الوزارية في الحكومة الجديدة.

بتقديم مقترحاته إلى مفوضية صياغة الدستور الجديد مع تركيز خاص على مبادئ حقوق الإنسان وضرورة احترامها وضمن توافرها في بنود الدستور الجديد.

وقامت المفوضية بالانتهاء من صياغة الدستور صياغة نهائية في آخر يونيو/حزيران وأحالته للرئيس الذي صدق عليه ثم قام بعرضه على البرلمان، وهو ما مهد لبدء المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقيات مشاكوس ونيروبي.

وعلى صعيد آخر، اندلعت المواجهات من جديد بالشرق حيث أعلن الجيش السوداني تصديه لهجوم من متمردي مؤتمر البجا وحركة الأسود الحرة، والذين أعلنوا بدورهما أنها شنا هجوماً عنيفاً على القوات الحكومية وأسراً ما يقرب من عشرين جندياً، وأكدنا كذلك أن الهجوم تم بمشاركة حركة العدالة والمساواة المتمردة بدارفور. وأفادت بعثة الأمم المتحدة أن الهجوم أسفر عن إصابات في كلا الجانبين.

وكان كل من حركتي الأسود الحرة ومؤتمر البجا اللذين ينتميان إلى ولايات الشرق قد انسحبا من مفاوضات القاهرة ومن إطار التجمع الوطني المعارض بسبب عدم تلبية مطالبهما الخاصة بولايات الشرق.

وقد سارع السودان بتوجيه الاتهام لإريتريا بدعم المتمردين بالإضافة إلى عرقلتها لمفاوضات السلام مع متمردي الغرب في دارفور، ورفعت الحكومة السودانية شكوى إلى مجلس الأمن ضد إريتريا بتهمة مشاركة قواتها في هذه المعارك.

وبمناسبة الذكرى السادسة عشر لتوليه

الوطنية إلا أنه قصر عن حسم بعض القضايا الهامة، مثل مسألة قوات التجمع في شرق البلاد ومصيرها، ونسبة مشاركة التجمع المعرض في السلطة التنفيذية لاتفاق نيفاشا، وإجراءات توزيع السلطة والثروة.

وجاءت تصريحات الحكومة السودانية متفائلة، فأعلن وزير الخارجية أن الاتفاقية تطرقت لقوات الشرق من خلال آلية تضمن استيعاب هذه العناصر في التخصصات التي يعملون بها، وإزالة المظالم التي تعرضوا لها.

ولكن وثيقة القاهرة تعد خطوة لإنهاء النزاع السياسي القائم منذ مطلع التسعينات ما بين الحكومة وأكثر من ١٣ حزباً معارضاً تحت مسمى التجمع الوطني، وقد وقع الاتفاق كل من الرئيس السوداني "عمر البشير" ونائبه "علي عثمان طه" ورئيس التجمع "محمد عثمان الميرغني" وذلك برعاية الرئيس المصري "محمد حسني مبارك".

وجاءت ردود الفعل متباينة داخل التجمع ذاته، ففي حين رحب به البعض كخطوة هامة على طريق المصالحة النهائية، قام بعض قياديي التجمع بانتقاد الاتفاق، وأعلنوا إنه صوري، وجاء مخيباً للأمل المرجوة منه، وأنه وقع على عجلة وبدون تريث.

وفور توقيع الاتفاق سافرت قيادات التجمع إلى العاصمة الإريترية أسمرًا حيث تجتمع حالياً، ولم تحسم بعد موعد عودتها إلى السودان في خطوة يراها البعض معبرة عن عدم الثقة في الحكومة السودانية.

كما قام التجمع برئاسة "الميرغني"

## التحقيق في جرائم دارفور

## تقرير مدعى عام المحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن

حرص السيد "لويس مورينو أوكامبو" كبير المدعين العامين بالمحكمة الجنائية الدولية على تأكيد عزمه مواصلة تفعيل قراره بدء التحقيق في ملف جرائم إقليم دارفور المحال إليه من مجلس الأمن في قراره رقم ١٥٩٣، كما حرص على تأكيد عدم وجود تعارض بين الإجراءات التي يتخذها وبين إنشاء المحكمة السودانية المختصة بالنظر في جرائم دارفور، وأشار "مورينو" إلى أن حجم المعلومات التي قام بجمعها والتي تتجاوز الخمسة آلاف مادة ووثيقة تؤكد وقوع جرائم وانتهاكات واسعة من قبل الأطراف المتحاربة في الإقليم تدخل في صميم عمل المحكمة الدولية، كما أشار إلى أن التحقيق لن يقتصر على قائمة الـ ٥١ التي تسلمتها المحكمة.

الوطنية وهذا معناه أن المحكمة هي الملاذ الأخير وتتدخل فقط عندما:

١- لا يوجد أو لم يقام أي تحقيق ومحاكمة وطنية للحالات المعنية.

٢- عندما توجد هذه المحكمة أو كانت قائمة ولكنها شهدت عدم رغبة أو عدم مقدرة حقيقيتين لمباشرة التحقيق والمحاكمة على الوجه الصحيح.

وتوضح المادة ١٧ من النظام الأساسي الحالات التي يتحقق عندها أحد أو كلا شرطي عدم الرغبة وعدم المقدرة.

كما قام مكتب المدعى العام كذلك بجمع معلومات متعلقة بالعديد من الآليات التي طبقتها الحكومة السودانية في إطار النزاع بدارفور مثل اللجان ضد الاغتصاب والتي أقرت بقرار وزاري في ٢٠٠٤، والمحاكم الخاصة والمتخصصة التي أقرها مرسوم لوزير العدل أيضاً في ٢٠٠٤، بالإضافة إلى لجنة تقصى الحقائق الوطنية وبعض اللجان القضائية والغير قضائية.

وعلى ضوء المعلومات المتاحة، قرر المدعى العام في الأول من يونيو/حزيران ٢٠٠٥ وجود أدلة كافية تدفع إلى الاعتقاد بوجود قضايا يتوافر عليها شرطي عدم

وبغرض تحديد الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الأخطر في ارتكاب الجرائم.

وأضاف أنه قام بجمع أكثر من ٣٠٠٠ مادة جديدة من مصادر متعددة، وكان على اتصال بأكثر من ١٠٠ جماعة وفرد، كما قام بمقابلة أكثر من ٥٠ شخصاً من ذوي الخبرة بالوضع في دارفور.

ويخلص التقرير إلى أنه هناك حجم من الأدلة والمعلومات الموثوق منها يؤكد وقوع جرائم خطيرة ضمن اختصاص المحكمة.

وتضمنت المعلومات وجود نمط من الاغتصاب والعنف الجنسي تضمن حوادث من الاغتصاب الجماعي واعتداءات على الأطفال والفتيات الصغار.

كما تلقى مكتب المدعى العام معلومات توضح الاستهداف والإرهاب المستمرين للعاملين في المساعدات الإنسانية، مما يشكل خطراً هائلاً على ضمان وصول المساعدات الحيوية لقراية مليوني نازح داخل الإقليم وأكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ عبر الحدود في تشاد المجاورة.

ووفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فإنها تعد مكملة للمحاكمات الجنائية

وقد قدم "مورينو" تقريره في ٢٩ يونيو/حزيران وفقاً للفقرة الثامنة من القرار ١٥٩٣ الذي يدعو لتقديم تقريره عن الوضع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصداره وكل ستة أشهر بعد ذلك.

وأوضح في تقريره طبيعة الإجراءات التي اتبعتها المحكمة والقرارات التي اتخذتها بخصوص الوضع في دارفور، بناء على المادة ٥٣(١) من النظام الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، فقام المدعى العام فور صدور القرار ١٥٩٣ ببدء عملية مكثفة من جمع المعلومات، وتلقى أكثر من ٢٥٠٠ مادة متضمنة وثائق وشرائط فيديو ومقابلات، كما تسلم مطروفاً مغلقاً من الأمين العام للأمم المتحدة يحتوي على ما خلصت إليه اللجنة الدولية للتحري حول دارفور من تحديد أشخاص يحتمل تورطهم في الجرائم التي ارتكبت بالإقليم.

وأشار "مورينو" في التقريره أن هذه القائمة لا تعتبر ملزمة وإنما هي خلاصة تقرير اللجنة الدولية وأن مكتب المدعى العام سوف يقوم بتحقيقات خاصة به وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة وسياسات المكتب

## تقارير عربية ودولية

المحاكمات، وأن هذا سوف يكون رادعاً لجميع أطراف النزاع عن أن يستمروا في هذه الاعتداءات.

ورداً على هذا التقرير أعلن وزير الدولة السوداني للعدل من جديد رفض حكومته تسليم مواطنيها للمحاكمة خارج البلاد، وأكد على أن المشتبه بهم يحاكمون بأسلوب يمتاز بالشفافية من قبل القضاء الوطني بالسودان.

ولكن هذا لم يمنع أن رحبت الحكومة السودانية بالتقرير لأنه على حد قول مندوبها لدى الأمم المتحدة قد وضع بطريقة مهنية، ولكنه أشار إلى أنه إلى الآن لا تعرف الحكومة السودانية ما هي المعلومات التي جمعها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لكي ترد عليها، وأكد استعداد بلاده التام للتعاون مع المحكمة.

وكانت الحكومة السودانية أعلنت مواقف متضاربة ومتفاوتة حيال إعلان المدعي العام للمحكمة الدولية بدء التحقيق في ملف جرائم دارفور في ٦ يونيو/حزيران، حيث رفض وزير الزراعة قيام بلاده بالموافقة على تسليم أي من مواطنيها للمحاكمة خارج السودان، فيما قال وزير الدولة بوزارة الخارجية أن توقيت القرار يعطي المتمردین إشارات خاطئة قبل جولة التفاوض في أبوجا.

لكن الحكومة السودانية قالت على لسان وزير الخارجية في مطلع يونيو/حزيران خلال زيارته للهند أنها لا ترغب في دخول مواجهة لامع لمجلس الأمن الدولي، ولا مع المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يعده المراقبون إشارة على نية التعاون مع المحكمة.

التقرير وأكد عليها المدعي العام في كلمته أمام مجلس الأمن هي عزوف الحكومة السودانية كما الأطراف الأخرى في النزاع عن إصدار أوامر بالمساعدة لفريق المحكمة خلال مراحل التحقيق الأولية.

ولكنه في الوقت ذاته ذكر أنه قام بعقد اجتماعين مع ممثلين للحكومة السودانية في مقر المحكمة بلاهاي، ولكنه أكد على أن هذه الاجتماعات كانت تهدف فقط إلى شرح الوضع بدارفور وإجراءات وطبيعة عمل المحكمة فقط وفقاً لنظام روما الأساسي، ولم تنطرق إلى أشكال التعاون المفترضة لإجراء التحقيق.

كما عقد مكتب المدعي العام عدة لقاءات يشرح فيها هذه النقاط لأطراف أخرى بالنزاع، وذلك لتأسيس قنوات للحوار و التعاون.

كما أثنى "مورينو" في تقريره على تأييد ومساندة الحكومة المصرية للتحقيق، وكذلك نيجيريا وبخاصة الرئيس النيجيري "أوباسانجو". كما ركز في تقريره على أهمية التعاون مع الاتحاد الأفريقي خاصة والمنظمات الإقليمية الأخرى الحكومية والغير حكومية.

وفي نقطة أخرى هامة بتقريره، قال "مورينو" أن المحكمة سوف تتخذ كل الإجراءات اللازمة لكي تجعل المحاكمات قريبة من هؤلاء الضحايا الذين تأثروا بهذه الجرائم، مما يفيد بإمكانية إنشاء مقرات للمحكمة بالمنطقة.

وفي نهاية تقريره أكد "مورينو" على أن مكتبه، لن ينظر فقط إلى الجرائم المرتكبة منذ ١ يوليو/تموز ٢٠٠٢ وحتى إعلان هذا التقرير، وإنما سيستمر التحقيق ليطول الجرائم الخطيرة التي قد ترتكب بعد بدء

الرغبة وعدم المقدرة على إجراء تحقيق ومحاكمة حقيقيين في النزاع بالإقليم، ويعد هذا اتهاماً صريحاً للسلطات السودانية بالفشل أو التساهل في محاكمة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم.

وهذا التقدير لا يشمل كل القضايا بالطبع، وحيث أوضح "مورينو" أنه مع بدء التحقيقات فإن مكتب المدعي العام سيقدر ما إذا كانت هناك قضية ما أو غيرها موضع تحقيق وطني حقيقي ومحاكمة محايدة أم لا، وقد أصدر مكتب المدعي العام في ٦ يونيو/حزيران بيان صحفي بقراره هذا.

وجدير بالذكر أن السلطات السودانية "تفاعلاً مع هذا البيان" قد قامت بإنشاء محكمة خاصة بها لمحاكمة أشخاص متهمين من قبلها في دارفور لكي تكون بديلاً عن المحكمة الجنائية الدولية، وذلك تأكيداً على رفض السودان تسليم مواطنيه للمحاكمة في الخارج، وبدأت بالفعل محاكمة ١٠ أشخاص.

وهو ما ذكره "مورينو" في تقريره وقال أنه سوف يتابع أعمال هذه المحكمة ليقرر ما إذا كانت إجراءاتها وتحقيقاتها تتعلق بقضايا ذات صلة لتلك التي أقرتها المحكمة الجنائية الدولية، وما إذا كانت هذه الإجراءات تمتاز بمعدلات الشفافية والعدالة.

وأضاف في كلمته أن هذه المحكمة لن تتعارض على الأرجح مع تحقيقاته، لكنه عبر عن أنه لا يتوقع أن يحاكم السودان المتهمين الرئيسيين بارتكاب الفظائع بدارفور و الذين قد يكونوا مسؤولين كبار بالحكومة أو قادة عسكريين و ضباط كبار. ومن النقاط الخطيرة التي تضمنها

## التقرير السنوى للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان

أصدرت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان تقريرها السنوى عن حالة حقوق الإنسان فى مملكة البحرين لعام ٢٠٠٤ الذى أكد فى افتتاحيته أن الوطن العربى عامة والخليج بشكل خاص يمر بمرحلة من أهم مراحلها التاريخية. حيث تزداد الدعوة الشعبية إلى الإصلاحات السياسية وإعطاء شعوب المنطقة مزيداً من الحرية وإرساء الديمقراطية وحكم الشعب واحترام حقوق الإنسان.

الصحة، والحق فى التعليم، والحق فى حياة لائقة، والحق فى السكن، وفى بيئة نظيفة.

أما القسم الرابع فيتناول المساواة والتمييز بما فى ذلك الحق فى المساواة أمام القانون، والمساواة فى الوظائف العامة وخدمات الدولة وغيرها من الحقوق بمختلف أنواعها.

ويستعرض الباب الثالث تعاطى مملكة البحرين مع المنظمات الدولية، ويشمل تعاطى المملكة مع الأمم المتحدة وخصوصاً الأجهزة المناط بها حقوق الإنسان، والتعاون مع المنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية.

وقد أكدت الجمعية أنها حاولت فى هذا التقرير توثيق الأحداث حسب تواريخ حدوثها، وتضمن التقرير بعض الإحصائيات الهامة. إلا أن الجمعية واجهت بعض الصعوبات عند إعداد التقرير، منها عدم إتاحة المعلومات أو السماح بحرية تداولها.

فعلى سبيل المثال لا توجد إحصائية عن العمالة الأجنبية مفرزة بحسب جنسيتها، كما لا تتوافر معطيات عن العنف ضد الأطفال والعنف الموجه للمرأة مصنفة حسب الجنسية أو الحالة الاجتماعية.

وقد عبرت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عن رفضها لهذا القانون فى عدة مناسبات، كما تبنت عريضة لملك البحرين موقعة من الجمعيات الأهلية وأخرى شعبية تطالبان بإلغاء المرسوم بقانون رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٢، وتقديم مرتكبى جرائم التعذيب للقضاء وتأهيل وتعويض ضحايا التعذيب وأهالى الشهداء وإجراء مصالحة وطنية على غرار تجربة كل من المغرب وجنوب إفريقيا.

أما الباب الثانى فيتضمن إلى أربعة أقسام، يستعرض القسم الأول مدى احترام حقوق الإنسان الأساسية كالحق فى الحياة وضمان عدم التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة بالإضافة للاعتقال التعسفى والإبعاد القسرى والحق فى ممارسة الحريات العامة والمشاركة السياسية وحرية الرأى والتعبير وحرية الاعتقد. ويتناول القسم الثانى الحقوق السياسية والمدنية ومنها الجمعيات السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية.

كما يستعرض القسم الثالث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتشمل الحق فى العمل وقضية البطالة ومعاناة الأجانب بما فى ذلك العمالة المنزلية. كما يتناول حقوق المرأة والاتجار بالنساء وحقوق الأطفال، وبالإضافة إلى الحق فى

وقد جاء التقرير السنوى فى ثلاثة أبواب رئيسية، تناول الباب الأول فيها الإطار الدستورى والقانونى المؤسس، وفى مجال الإطار الدستورى بقى موضوع الإصلاح الدستورى محور عمل المعارضة السياسية وأهم مطالبها، إذ ترى فيه المدخل الرئيسى للإصلاح السياسى فى المملكة، وفى الإطار القانونى استمرت الاعتراضات على حزمة القوانين التى صدرت قبل إعلان قيام المجلس التشريعى بفترة بسيطة، وذلك لأن صدور مثل هذه القوانين التى تناولت الديمقراطية وروح الدستور وتعارض مع تعزيز حقوق الإنسان وتطورها. ومن هذه القوانين قانون الصحافة والنشر، وقانون التجمعات والمسيرات، وقانون الجمعيات الأهلية والأندية، والذى يحكم عمل جميع الجمعيات بما فى ذلك الجمعيات السياسية، ولذلك تم الطعن فى دستورية بعض القوانين، كما استمرت الاعتراضات ضد المرسوم بقانون رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٢ والذى يؤكد على قانون ١٠ لسنة ٢٠٠١ ويعطى الحصانة من الملاحقة القانونية للموظفين الرسميين المناط بهم إنفاذ القانون المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب والقتل خارج نطاق القانون خلال الفترة التى سبقت الانفتاح السياسى عام ٢٠٠١.

## تقارير عربية ودولية

التي ينص عليها القانون الوطني، فيتواصل احتجاج الموقوفين بعد مرور أكثر من ٢٤ ساعة دون عرضهم على النيابة العامة، ويؤدي ذلك إلى ظاهرة الاكتظاظ الذي تعاني منه مراكز الاحتجاز في اليمن، وبعضها غير قانوني. ونوه التقرير بتزايد أعداد المعتقلين بشكل كبير منذ أحداث صعدة، مؤكداً بتصريح رسمي يؤكد الإفراج عن دفعة تصل لـ ٦٠٠ من معتقلي صعدة.

وأوصى التقرير بإيقاف إجراءات الاعتقال وإنهاء ظاهرة السجون القانونية واحترام القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وأكد التقرير استمرار السلطات الأمنية في تعذيب المعتقلين والمحتجزين وإساءة معاملتهم، خاصة في ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة بأعمال العنف والحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

وأورد التقرير أن القضاء اليمني يفقد للاستقلالية الكاملة، بل إن بعض القضاة ينتمون إلى القوات المسلحة ويرأسون محاكم مدنية، وتتفشى ظاهرة المحاكمات الاستثنائية خاصة في الجرائم ذات الطبيعة السياسية.

وتناول التقرير كذلك العديد من الوقائع التي تؤكد زيادة القيود على الحريات العامة وملاحقات الصحفيين والتضييق على ناشطي حقوق الإنسان، والقيود المشددة على التجمع السلمي والأحزاب ونشاط الجمعيات، ومظاهر ضعف المشاركة السياسية القائمة في التشريعات. فضلاً عن غياب الرعاية للنساء والأطفال والفئات الأكثر حاجة للرعاية.

ومثل بعقوبة الإعدام لجريمة الارتداد عن الدين والجرائم المتعلقة بسلامة الدولة، ووصف النصوص التشريعية بالمرنة الفضفاضة.

ونوه التقرير بحكم الإعدام الصادر في مايو/أيار بحق رجل الدين الشيعي "يحيى الدليمي" الذي حوكم استثنائياً في محاكمة افتقدت لأغلب معايير المحاكمة العادلة بما في ذلك الإخلال بحق الدفاع. وأوصى التقرير بإلغاء عقوبة الإعدام أو الحد من تطبيقها.

وعرض التقرير لأعمال القتال الواسع التي اندلعت في مرتفعات منطقة صعدة الجبلية بين القوات الحكومية وأتباع رجل الدين الشيعي "حسين بدر الدين الحوثي" والتي تجددت في أبريل/نيسان الماضي رغم مقتله منذ سبتمبر/أيلول الماضي، وأشار إلى استخدام السلطات اليمنية للقوة المفرطة والاستعانة بالقوات المسلحة وتسليحها الثقيل، مما أدى إلى تدمير واسع للمناطق المدنية، وما أنتجه عدم التحوط في قصف الأهداف المدنية مما أزهق أرواح المئات من المدنيين الأبرياء، والتي يمكن أن تصل إلى ١٥٠٠ قتيل بين قوات الأمن والمقاتلين والمدنيين، رغم غياب أرقام رسمية، بالإضافة إلى أعداد كبيرة غير معروفة من المعتقلين.

وأوصى التقرير بالعمل بمنهج المؤسسات في معالجة الأزمات ذات الصلة بدلاً من الاعتماد على الرؤية الفردية الأمنية للحد من العنف.

وأشار التقرير إلى أنه على على صعيد الحق في الحرية والأمان الشخصي، فإن مخالفات كبيرة تقع بالمخالفة لإعمال شروط هذا الحق، بما في ذلك الشروط

## تقرير ظل للمنظمات غير الحكومية اليمنية رداً على التقرير الدوري للحكومة اليمنية

تقدمت عشر منظمات غير حكومية يمنية في يونيو/حزيران بتقرير ظل موازي لتقرير الحكومة اليمنية الدوري عن حال حقوق المدنية والسياسية إلى اللجنة المعنية لحقوق الإنسان، عرضت فيه وجهة نظرها بشأن الرد على بعض ما أورده التقرير الرسمي، كما عرضت لعدد من وقائع انتهاك الحقوق الأساسية التي وقعت خلال الأربع سنوات الماضية.

وقد بادر للدعوة إلى المساهمة في إعداد هذا النوع الهام من التقارير منتدى الشفائق العربي لحقوق الإنسان، وشاركت فيه كل من المنتدى الاجتماعي الديمقراطي والمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية والهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات والمرصد اليمني لحقوق الإنسان ومركز الجزيرة لدراسات حقوق الإنسان والمؤسسة الاستشارية الشرقية للدراسات ومنظمة تنمية الشباب اليمني ومنظمة المدرسة الديمقراطية ووحدة حقوق الإنسان بمركز اللغات العالمية للفتيات، وجرى تشكيل لجنة صياغة برئاسة الناشط "نبيل عبد الحفيظ" سكرتير عام المنتدى الاجتماعي اليمني وكل من أ. "رنا غانم" وأ. "باسم الحاج".

تناول التقرير في مقدمة موجزة معلومات أساسية عن الجمهورية اليمنية، ثم انتقل إلى الالتزام بصيانة الحق في الحياة، فعرض للقصور التشريعي في كفاءة إعمال هذا الحق وأوجه القصور،

## تقارير عربية ودولية

ولا شك أن وجود مراكز لمعالجة ضحايا التعذيب في أكثر من دولة في العالم يمكن أن يساعد، لا على معالجة ضحايا التعذيب فحسب، بل وفضح العواقب الوخيمة للتعذيب على الإنسان والدول التي تمارسه والإجراءات التي يمكن اتخاذها لوضع حد لكل ذلك.

**القضية الثالثة، وهي أساليب التعذيب الجسدي والنفسي في الحاضر وهي:**  
أولاً: التعذيب الجسدي مثل عصب الأعين والصفع على الأذن والركل بالأحذية على مناطق حساسة في الجسم مثل البطن والأعضاء التناسلية، والضرب على الأرجل وخلع الأسنان واطراف اليد والقدم، وحرق الجلد في أماكن مختلفة، واستخدام التيار الكهربائي في أماكن حساسة من الجسم مثل الأعضاء التناسلية والأسنان.  
ثانياً: التعذيب النفسي ويشمل الشتم البذيئة والتهديد بمختلف أنواعه للسجين وأسرته مثل الاغتصاب والإيهام بالإعدام والاستجواب لساعات وأيام متواصلة واستخدام التخدير والعقاقير المسكنة.

وتناول أعراض التعذيب في قسمين:  
الأول: الأمراض الجسدية والتي تشمل العمود الفقري والأسنان والجهاز البولي والتناسلي والجلد والأذن والعين.  
الثاني: الأعراض النفسية وتشمل الأرق والكآبة النفسية وفقدان الذاكرة والرغبة في الانتحار والانعزال والخوف المزمن، والمشاكل الجنسية ومضاعفاتها مثل فقدان الكرامة والشخصية أمام نفسه وأسرته. أما طرق العلاج فهي كثيرة ولا تنحصر في الوسائل الطبية فقط وإنما تشمل النواحي الاجتماعية.

على نطاق واسع أثناء محاكم النفتيش بواسطة الكنيسة. وقد استمر ذلك الوضع حتى القرن الـ ١٨ عندما اندلعت الثورة الفرنسية حيث وضعت حداً للتعذيب رسمياً على الأقل في أوروبا، وكان تتويج تلك الفترة متمثلاً في إصدار أول إعلان لحقوق الإنسان عام ١٧٨٩، والذي أصبح بمقتضاه الممارس لعملية التعذيب مجرماً تنفذ فيه عقوبة الإعدام بالمقصلة، وقد كانت الحربان العالميتان، وخاصة الثانية تعمل على إحياء التعذيب في ألمانيا النازية كأداة.

أما القضية الثانية فهي موقف لائحة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية من التعذيب، فقد أكد الباحث أنه نتيجة تقاوم أساليب التعذيب واتساع عدد الدول التي تمارسه وتنامى عدد الضحايا، فقد صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، بينما صدرت اتفاقية مناهضة التعذيب في ١٩٨٤، ومع ذلك وبعد مرور أكثر من خمسة عقود على الإعلان و٢١ عاماً على الاتفاقية، فإن تقارير اللجنة الدولية لحقوق الإنسان وتقارير المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية تشير إلى أن التعذيب يجرى اليوم في أكثر من مئة دولة، وأن دول منطقة الشرق الأوسط ومنها العراق دون استثناء تمارسه بقسوة بالغة وبأشكال كثيرة، ولا يقتصر التعذيب على سجناء الرأي والعقيدة والدين والجنس فحسب، بل يشمل المتهمين بجرائم الحق العام كالقتل والنهب والسلب وقضايا الاعتداء الجنسي. ولم تقتصر ممارسة التعذيب على الدولة النامية فقط، بل تعدتها إلى الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً مهماً في تطوير الحضارة المدنية.

## نظرة في التعذيب وضحاياه

### دراسة للدكتور "حامد فضل الله"

قدم الدكتور "حامد فضل الله" عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة حقوق الإنسان في الدول العربية أومراس/ألمانيا بحثاً بعنوان التعذيب وضحاياه ودور مركز ضحايا التعذيب برلين، ناقش فيه ثلاث قضايا:

**القضية الأولى** والخاصة بتغيير وتفاقم الأسباب الكامنة وراء ممارسة التعذيب ضد الإنسان، ويؤكد التاريخ البشري أن الإرهاب وممارسة التعذيب بمختلف أنواعه قد لاقى البشرية على مر العصور وعانت منه جميع الشعوب، إلا أن أساليب التعذيب الرهيبة جسدية ونفسية، لم تصل في وحشيتها إلى الدرجة التي وصلتها في القرن الـ ٢٠ والقرن الـ ٢١، حيث أصبح تعذيب الإنسان وسيلة لتدمير شخصية وكرامة الضحية وإصابته بعاهات جسدية ونفسية مزمنة ترافقه إلى نهاية عمره إن لم يكن قد مات.

ولم يبق التعذيب منحصراً في فئة خاصة أو جماعة معينة، وإنما شمل الأطفال والنساء والعجائز والحوامل والمرضى والأصحاء والمتهم والبريء دون مراعاة الاعتبارات الإنسانية أو الدينية أو العقائدية.

وعلى عكس العصر الحالي، فإن الضحايا في الماضي كانوا في غالبيتهم جنوداً أو أسرى حرب وعبيد ومجرمين، وقد وصل التوسع في استخدام وسائل التعذيب عن طريق مؤسسات الدولة إلى ذروتها في القرن الـ ١٢ حيث تم تقنينها

## تقارير عربية ودولية

### البيئة

#### والأهداف الإنمائية للألفية

احتلت فكرة الاهتمام بالموارد الطبيعية وارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة مكانة بارزة في جملة اهتمامات الأمم المتحدة خاصة بمدى ارتباطها الوثيق بحقوق الإنسان.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ اجتمع رؤساء الدول والحكومات بمقر الأمم المتحدة لاعتماد "إعلان الألفية" مدركين مسؤولياته كل منهم تجاه مجتمعه، والمسئولية جماعية تجاه العالم أجمع.

وتتمثل الأهداف الإنمائية للألفية في ثمانية أهداف تعهدت جميع الدول الـ ١٩١ في الأمم المتحدة بالوفاء بها بحلول العام ٢٠١٥، وهي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال. تحسين الصحة النفسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض)، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وفي إطار الهدف السابع وهو كفالة الاستدامة البيئية جاء ضمن القيم والمبادئ الأساسية له قيمة احترام الطبيعة كحق من حقوق الإنسان، ونص على أنه يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية وفقا لمبادئ التنمية المستدامة، فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي توفرها لنا الطبيعة، ونقلها إلى الأجيال القادمة، حيث يجب أن تتغير أنماط الإنتاج

والاستهلاك غير المستدامة.

ولتحقيق ذلك، سعت الأمم المتحدة لإدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية لتقليل فقدان الموارد، ولتلبية احتياجات الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى مياه الشرب المأمونة إلى نصف معدلاتهم، وتحقيق التحسن بحلول العام ٢٠٢٠ لما لا يقل عن مائة مليون من الفقراء.

ولتحقيق ذلك، تستخدم عدة مؤشرات مثل : نسبة السكان في الحضر والريف الذين يمكنهم الوصول بصورة مستدامة إلى مصادر محسنة للمياه، وأيضا نسبة امن يتمتعون بخدمات الصرف الصحي، إلى جانب مؤشرات أخرى لحماية الموارد الطبيعية مثل نسبة المساحة من الأراضي المغطاة بالغابات والمخصصة للمحافظة على التنوع البيولوجي ..

وقد أصدر السكرتير العام للأمم المتحدة بيانا حث فيه البلدان على ترجمة الالتزامات التي تعهدوا بها إلى أفعال، وحذر من أن العالم يشهد تقصيراً بالوفاء بالأهداف التي اتفق عليها في إعلان الألفية، وعرض سلسلة من الخطوات تتبناها المنظمة.

وقد عين مستشاراً له للترويج لأهداف الألفية للتنمية عن طريق نشر الوعي، وقد أنهت مجموعة من الدول تقاريرها المبدئية لتحديد التحديات والفرص المتاحة.

ونظرة إلى التقارير التي تخص المنطقة العربية، وتعطى لمحة عن التقدم باستخدام نفس المؤشرات، يتضح الآتي:

أحرزت البلدان العربية تقدماً ملحوظاً على صعيد التنمية الإنسانية، فقد ارتفعت

معدلات الأعمار المتوقعة عند الميلاد، وانخفضت الوفيات من الأطفال والأمهات، وتراجعت معدلات الأمية، كما يتمتع عدد أكبر من السكان بمياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، ولكن وتيرة التغيير متباطئة ولا بد من تسريعها.

وأبرز التقرير أن معظم البلدان العربية لا يتقدم بشكل متكافئ نحو تحقيق هذه الغايات، حيث يتقدم بعضها بشكل جيد، في حين يتأخر البعض الآخر، مع إدراك الفروقات الواضحة بين البلدان، وبأن على الفروقات ضمن كل دولة، وبأن الأرقام والمؤشرات الإقليمية التجميعية تعكس بالكاد صورة عامة.

وفيما يتعلق بهدف الوصول لمياه الشرب الآمنة في الحضر، تتقدم نحو تحقيق هذه الغاية سبعة بلدان عربية، ولا تزال خمس بلدان خارج المسار المطلوب.

أما تأمين المياه الآمنة في الريف، تقدم نحو تحقيق هذه الغاية خمس بلدان، بالمقابل لازالت ستة بلدان خارج المسار المطلوب، أو أنها سجلت تراجعا.

وفيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي، يتقدم ثلاثة عشر بلداً على المسار المطلوب، لكن لم يتم تحقيق خطوات للتقدم في ثلاث بلدان أخرى.

وبشكل عام يمكن تصنيف البلدان العربية في ثلاث مجموعات، الأولى تسير على المسار المطلوب أو أنها متقدمة، والثانية تقع خارج المسار أو في حالة ركود أو تراجع، ومن غير المتوقع أن تحقق الأهداف التنموية للألفية بدون جهود إضافية منسقة، أما المجموعة الثالثة فلا تتوافر عنها معلومات كافية أو موثقة.

## العراق

جرائم ضد الدبلوماسيين .. فوضى الاحتلال .. خيار الانسحاب

حكومة الجعفري تواصل تعثرها

استمرت حدة التطورات في العراق تنذر باستمرار حال الترددي السياسي والأمني والإنساني، في ظل فشل الحكومة الانتقالية في تحمل مسؤولياتها السياسية والأمنية، واستمرار قوات الاحتلال في تقويض الأمن الإنساني بعشوائية عملياتها الموجهة ضد المدنيين بحجة ملاحقة المقاومة للاحتلال، وفي نفس الوقت استمرت جماعات الإرهاب في ارتكاب جرائم بحق الأبرياء من المدنيين، وأخرها الجرائم الموجهة ضد البعثات الدبلوماسية.

مناطق عدة من العراق، واستهدفت الهجمات قوات الشرطة والحرس الوطني، فضلاً عن العمليات النوعية ضد القوات الأمريكية، والحملات التي تشنها القوات الأمريكية ضد ما تسميه بمعاقلة "المتمردين".

وعلى صعيد آخر أعلن وزير الداخلية في الثامن من يوليو/حزيران اعتقال أعضاء ما سماه بتنظيماً سرياً مرتبطاً بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي تتسبب قيادته للأردني الملقب "بأبي مصعب الزرقاوي" كان ينوي تفجير وزارة الداخلية العراقية بالكامل.

وقد سقط الآلاف من القتلى والجرحى وجرى اعتقال المئات جميعهم من المدنيين في أربعة عمليات عسكرية أمريكية تركزت كلها في القائم وقرية الكرابلة وحديثة وهي في محافظة الأنبار، وكان آخرها عملية "السيف الأحذب" قرب مدينة الفلوجة.

ومن ناحية أخرى اتهم الرئيس العراقي الانتقالي "جلال الطالباني" رئيس وزراء الحكومة الانتقالية "إبراهيم الجعفري"

وأنة لا يعزز من قدرة المقاومة العراقية ودورها بقدر ما يضر بسمعتها وشرعية أهدافها، خاصة وأن الضحية كان يؤدي مهمته كمبعوث لبلده في بلد شقيق.

كما تجد المنظمة أن هذا الحادث يعزز الشكوك المتزايدة في قدرة الحكومة العراقية الانتقالية على إدارة شؤون البلاد في ظل استيلاء سيادتها بواسطة الاحتلال الأمريكي البريطاني وجرائمه بحق العراقيين وتهديده لوحده البلاد.

وإذ تدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان هذه الجريمة، وتؤكد على ضرورة محاسبة مرتكبيها، فإنها تتقدم بخالص التعازي لأسرة الفقيد وجموع الشعب المصري".

ولقد تصاعدت حدة العنف الذي تشهده الأراضي العراقية خلال شهري يوليو/حزيران، ويوليو/تموز بشكل غير مسبوق، فسقط المئات من القتلى والجرحى في انفجارات هزت مختلف أرجاء العراق، ففي ١١ يوليو/تموز على سبيل المثال قتل ٣٣ عراقياً وأصيب العشرات بجروح في هجمات وعمليات منفصلة في

لقد شهد شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز اعتداءات على البعثات الدبلوماسية في العراق، في محاولة لإجبار الحكومات العربية والإسلامية على سحب بعثاتها من العراق وتجميد التعامل مع الحكومة العراقية الجديدة باعتبارها تتعاون مع الاحتلال كما أوردت البيانات الصادرة عن تنظيم القاعدة في العراق الذي أقدم على ارتكاب جرائمه اختطاف السفير المصري في الثالث من يوليو/تموز وإعدامه بعد أربعة أيام، كما نجا كلاً من السفير البحريني والماليزي والباكستاني ودبلوماسيين روس من محاولات لاغتيالهم.

وقد أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان جريمة قتل السفير المصري، وأصدرت بيان جاء فيه "تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الحزن والأسف نبأ اغتيال السيد "إيهاب الشريف" رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية اثر اختطافه في بغداد.

وتؤكد المنظمة على أن هذا العمل الإجرامي يقع في خانة الجرائم الإرهابية

## وقائع ومتابعات

مئات الهيئات والمنظمات العربية والدولية.

وقال عدد من شهود العيان والهيئات العراقية أن الجنود الأمريكيون يتحملون جانباً من المسؤولية عن هذه العمليات الإرهابية لتعهدهم بغرض درء هجمات محتملة لفصائل المقاومة، ولكنهم أكدوا في الوقت ذاته على وصف العملية بالجريمة الإرهابية.

كما تتزايد في العراق في الأونة الأخيرة الاتهامات بين بعض القطاعات في صفوف كل من السنة والشيعية حول القيام باغتيالات متبادلة تتال من رجال دين وعلماء وقيادات عشائرية، وبينما اتهم بعض رموز السنة فيلق بدر الشيعي باغتيال عدد من رجال الدين السنة، اوردت مصادر صحفية عراقية أن تسعة من عناصر النيلق جرى اغتيالهم في الأسبوع الأول من يوليو/تموز فيما يوصف بعملية ثأرية.

وتعبر المنظمة عن بالغ خشيتها من تأثير هذا التوتر بين قطاعات من الطرفين على مستقبل وحدة العراق، خاصة وأنه يعزز الحجاج التي تطالب باستمرار الاحتلال لمنع وقوع الاقتتال الأهلي.

وخلال يوليو/تموز، قام مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة بزيارة العراق، والتقى مع عدد من قيادات ورموز السنة والشيعية، وصرح أنه تلقى وعوداً من أية الله "السيستاني" والسيد "مقتدى الصدر" بتشجيع جهوده لإطلاق حوار وطني يضم كافة الأطراف لتكوين رؤية مشتركة بشأن المستقبل.

تعبئة شاملة لحض السنة العرب على مشاركة كثيفة في الانتخابات والاستفتاء على الدستور، ودعا رئيس ديوان الوقف السني "عدنان الدليمي" جميع سنة العراق إلى تسجيل أسمائهم في مكاتب مفوضية الانتخابات.

### .. ومذابح بالجملة تشمل أطفالاً

تزايدت معاناة الشعب العراقي في الشهور الاربعة الأخيرة من تفاقم عمليات التفجير العشوائية التي تتال من المدنيين الأبرياء.

وإذا كان للتفجيرات التي تتال من مراكز القوات العراقية من الشرطة أو الحرس الوطني ما يبررها بحكم مشاركة بعضهم في ملاحقات للمقاومة أو الجماعات الإرهاب تؤدي لإزهاق أرواح المئات من المدنيين على نحو ما حدث في الفلوجة والرمادي وغيرها، إلا أن عدم تجنب المدنيين والأهداف المدنية عموماً أمر يستحق كل إدانة، كما تستحقها عمليات ملاحقة البعثات الدبلوماسية.

وكان من أخطر هذه العمليات الانفجارات التي وقعت في منطقة المسيب وأودت بحياة أكثر من ١٠٠ قتيل وعشرات الجرحى في ليلة ١٦ يوليو/تموز.

كذلك منها الانفجار الذي وقع بالقرب من نقطة تفتيش عسكرية أمريكية، أدى على مصرع ١٣ طفلاً عراقياً من بين ٢٧ قتيلاً أحدهم جندي أمريكي، وهو ما أثار غضباً واسعاً واستياءً وطنياً وإقليمياً ودولياً، وادان السكرتير العام للأمم المتحدة هذه الجريمة البشعة مع غيره من

بخرق الاتفاق الذي وقعه مع التحالف الكردستاني بهدف تشكيل الحكومة، ودعاه إلى احترام ذلك الاتفاق، واتهمه باتخاذ قرارات فردية، كما اتهمه بوضع العوائق في طريق معالجة قضية كركوك.

وقد صرح سردار هركب العضو ببرلمان كردستان العراق عن قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني أن مطالب الطالباني مشروعة وقانونية وهي ما ينتظره الشارع الكردي عموماً في العراق. وأوضح أن النخب السياسية الكردية تشعر بالإحباط من تصرفات حكومة الجعفري وكنا نتوقع منها العكس تماماً، لأن الأحزاب التي تمثل حكومة بغداد كانت أغلبها في المعارضة العراقية وتعمل مع الجانب الكردي وقد وقعت على اتفاقات مسبوقة في لندن وصلاح الدين. وأكدت المصادر الكردية إن العراق يتجه نحو مفترق طرق إذا استمرت حكومة الجعفري في إهمال المطالب الكردية في قضية كركوك، وبما سيؤدي إلي تقطيع العراق حتماً.

وعلى صعيد صياغة الدستور العراقي الجديد اجتمع الأعضاء العرب السنة ولأول مرة مع اللجنة البرلمانية المكلفة صياغة دستور جديد للعراق، في التاسع من يوليو/تموز ورحب البرلمان رسمياً بـ ١٥ عضواً من السنة العرب في عضوية اللجنة، لتصبح أول هيئة سياسية وطنية تضم هذا الحجم من التمثيل السني، وقد وسعت عضوية اللجنة إلى ٧١ عضواً لتضم عدداً أكبر من السنة بعدما كان تمثيلهم يقتصر على اثنين فقط. وفي السياق ذاته أعلن الوقف السني

### فلسطين

#### على أبواب تنفيذ فك الارتباط الأحادي

#### إسرائيل تقرر الانتهاء من بناء الجدار العنصري بعزل القدس

مع مرور السنة الأولى على صدور قرار محكمة العدل الدولية بعدم شرعية قيام إسرائيل ببناء جدار عزل عنصري في الضفة الغربية وحول القدس الشرقية المحتلة، أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تحد سافر للقانون الدولي قرارها بالمصادقة على ترسيم خط بناء الجدار وأن تنتهي إنشاءاته في سبتمبر/أيلول المقبل والتي تنتهي بعزل القدس وتكريس مخططات فصلها وابتلاع الأراضي الفلسطينية وتسريع الأنشطة الاستيطانية، مستغلة في ذلك أجواء المديح الأمريكية والدولية مع اقتراب تنفيذ خطة شارون لفك الارتباط الأحادي والانسحاب من قطاع غزة والإدعاء بسقوط صفة الاحتلال عن هيمنتها عليه.

التي لا تضمن بطبيعتها تلبية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل سياسات العقاب الجماعي واحتجاز سبعة آلاف أسير فلسطيني في سجونها، وإيداعهم خارج مناطقهم المحتلة في مخالفة لاتفاقات جنيف التي جرى خرقها موسعاً بمحاكمة بعض هؤلاء الأسرى، وعلى رأسهم كل من "مروان البرغوثي" أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية وعضو المجلس التشريعي، ومواصلة محاكمة زميله النائب "حسام خضر".

وأعدت إسرائيل العمل بسياسة الاغتيالات مجدداً، حيث قامت خلال يونيو/حزيران بمحاولة اغتيال كوادر لحركة الجهاد الإسلامي التي سبق وأعلنت التزامها بالتهدة والهدنة المعلنة من الطرف الفلسطيني وحده، الأمر الذي يعني رغبتها قطعياً في نفس الهدنة والتهدة واستفزاز فصائل المقاومة علمياً للرد على جرائمها المتصاعدة.

وتعرقل السلام، واعتبرت المنظمات الحقوقية الفلسطينية أن أي حديث إسرائيلي عن استمرار الفلسطينيين المعزولين في القدس في تلقي الخدمات الاجتماعية من سلطتهم الوطنية ليس سوى مجرد تحايل غير مشروع.

وتستغل إسرائيل الدعاية الواسعة لقيامها بإخلاء المستوطنات من قطاع غزة تمهيداً لبدء تنفيذ خطة فك الارتباط الأحادي في ١٧ أغسطس/أب المقبل، وهي العملية التي تجابه باحتجاجات المستوطنين وقوى اليمين المتطرف، والتي لا تمثل إنهاءً عملياً للاحتلال بقدر ما تمثل إعادة انتشار عسكري وأمني، وتعمل حكومة "شارون" على نيل تعاطف القوى الدولية مع موقفها وتبرير سياساتها الأخرى، وتثيير بين حين وآخر احتمال استهداف "شارون" نفسه من المتطرفين اليمينيين وتواصل سلطات الاحتلال ابتلاع الأراضي الفلسطينية واستباق مراحل التفاوض، وتعطيل أعمال خارطة الطريق

ويحسب المصادر الفلسطينية، فإن الترسيم الذي أقرته سلطات الاحتلال الإسرائيلي للجدار العنصري سوف يضر بأكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني في مدينة القدس ومحيطها، بينهم ٥٥ ألف في داخل المدينة المقدسة وحدها، وهذه التقديرات لا تعبر حصرياً عن الفلسطينيين المتضررين من الجدار، والذين سبق أن قدرتهم مصادر الأمم المتحدة بأكثر من ٧٠٠ ألف فلسطيني من سكان الضفة الغربية المحتلة ومحيط القدس المحتلة.

ومن المتوقع أن يلتف الجدار بالكتل الاستيطانية حول مدينة القدس المحتلة تمهيداً لعزلها بشكل كامل عن الضفة الغربية، واستباق أية مفاوضات مقبلة بغرض فرض الأمر الواقع.

وقد أدانت السلطة الوطنية الفلسطينية هذا القرار، ووصفته بالباطل قانوناً، وأنه يستبق تحديد مصير القدس، وأن إسرائيل بإقدامها على هذا القرار وإصرارها على سياستها الاستيطانية والعنصرية تهدد أمنها

## وقائع ومتابعات

### .. واجتياحات إسرائيلية جديدة

وقبل منتصف يوليو/تموز، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلية في اجتياح المناطق الفلسطينية بحجة الرد على إقدام أحد الاستشهاديين الفلسطينيين على تفجير نفسه في مركز تجاري في محيط נתانيا مما أسفر عن مصرع ٣ إسرائيليين، وهي العملية التي اتت للرد على استمرار قوات الاحتلال في أعمال اغتيال القيادات الميدانية والسياسية الفلسطينية وقرارها ملاحقة كوادر حركة الجهاد الفلسطيني.

وقد اجتاحت إسرائيل كلا من طولكرم ونابلس، وقصفت مواقع في قطاع غزة، وأدت عملياتها إلى مقتل ١٣ فلسطيني بينهم قيادات رئيسية في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وعنصراً من الشرطة الفلسطينية ومدنيين.

### .. واحتكاكات فلسطينية تهدد وحدة

#### الصف الوطني

من ناحية أخرى، وقع على نحو مفاجئ في قطاع غزة مواجهة غير متوقعة بالنيران المسلحة بين قوات الأمن الفلسطيني وعناصر عسكرية تابعة لحركة حماس في منطقة حي الزيتون بمدينة غزة يوم ١٥ يوليو/تموز في إطار محاولة السلطة الفلسطينية منع عناصر حماس من إطلاق الصواريخ على المستعمرات الإسرائيلية في القطاع، وبينما تعتبر السلطة أن هذه العمليات تهدد جهودها لاتمام الإنسحاب الاحادي من قطاع غزة، ترى حركة حماس أنه لا يمكن السكوت

على استمرار الاحتلال الإسرائيلي في سياسات الاغتيال والاستفزاز، فضلاً عن سياسات العقاب الجماعي المفروضة على كل الشعب الفلسطيني.

وقد أدت المواجهات إلى مقتل وإصابة أكثر من ٣٠ فلسطينياً من الطرفين ومن المدنيين الذين تواجدوا في مناطق الاشتباكات، وقد دعت حركة حماس إلى إقالة وزير الداخلية، وأكدت السلطة من ناحيتها على أنها لن تتراجع عن موقفها في ضبط الأمن.

وقد وصل إلى قطاع غزة في اليوم التالي وفداً أمنياً مصرياً للوساطة بين الطرفين وحقق الدماء الفلسطينية.

## لبنان

### نجاح الانتخابات النيابية يعزز آمال اللبنانيين في دخول عصر جديد

انتهت جولات الانتخابات في لبنان بنهاية المرحلة الرابعة والتي شكلت مرحلة جديدة في الحياة النيابية، وجاء تيار المستقبل في المقدمة، حيث حصل في الجولة الأخيرة علي ٢٨ مقعد بدائرة الشمال، وبإعلان النتائج النهائية للانتخابات فإن تيار المستقبل والمتحالفين معه يكونوا قد حققوا فوزاً كاسحاً بالانتخابات وحصلوا علي ٧٢ مقعداً نيابياً، فيما حصل حزب الله وحركة أمل علي ٣٥ مقعداً، وتيار الوطني الحر بزعامة العماد ميشيل عون وحلفائه علي ٢١ مقعداً.

ومع بداية أعمال المجلس النيابي الجديد انتخاب في ٢٨ يونيو/حزيران، أعيد تبيته

بيري" رئيساً للبرلمان، وقد دعمته الكتل الرئيسية في البرلمان والمتمثلة بكتلة "الحريري" و"وليد جنبلاط" وكتلة "حزب الله" بالإضافة إلى كتلته، فيما صوت ٣٧ نائباً من نواب الكتل المسيحية بأوراق بيضاء.

وبعد اختيار رئيس البرلمان، اتجهت الأنظار إلى اختيار رئيس الحكومة الجديد ومن جانبه قرر "الحريري الابن" عدم الترشيح للمنصب، ورشح تيار المستقبل "فؤاد السنيورة" والذي حصل علي شبه إجماع غير مسبوق من المجلس النيابي (١٢٦ من اصل ١٢٨)، وكان "السنيورة" يشغل منصب وزير المالية في الحكومات الخمس التي شكلها "رفيق الحريري" بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٤، ومازالت الحكومة قيد التشكيل ولم تصل إلى التشكيل النهائي وخصوصاً في ظل الخلاف علي حقيبة وزارة الخارجية والعدل.

### .. واستمرار مسلسل التفجيرات

مازال لبنان معرض للتفجيرات، فأغتيال في ٢١ يونيو/حزيران "جورج حاوي" الأمين العام السابق للحزب الشيوعي في انفجار عبوة ناسفة وضعت في سيارته في بيروت، وهذه ثاني واقعة اغتيال خلال الشهر بعد اغتيال الصحفي "سمير قصير" في الثاني من يونيو/حزيران في انفجار مماثل، وقد وجهت أصابع الاتهام إلى سوريا ولكنها نفت تدخلها في هذه الاغتيالات.

وقد أدانت جميع الأطراف في لبنان اغتيال "حاوي" بشدة، وأكد المحامي "نعمة

## وقائع ومتابعات

ما زالت السلطات السورية تشن حملة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان تزايدت في الأشهر الأخيرة، حيث ما زالت السلطات السورية تعتقل المحامي "محمد رعدون" رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا منذ ٢٢ مايو/أيار الماضي وذلك بسبب نشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان، ولم تستجب السلطات السورية للمطالب بالإفراج عن "رعدون" وقامت في ٢٩ مايو/أيار بإحاليته إلى محكمة أمن الدولة العليا، وذلك تطبيقاً لقانون الطوارئ، وهو ينفي صحة مزاعم السلطات السورية بأن قانون الطوارئ مجمل ولا تلجأ إليه إلا في الحدود الدنيا.

وقد شكلت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا لجنة للدفاع عن "رعدون" تضم أكثر من مائة محامي من سوريا وخارجها، وقامت هيئة الدفاع بزيارة "رعدون" في سجن الأمن السياسي، في ١٠ يوليو/تموز وبعد ملاحظة، وقد فوجئ المحامون بالوضع الصحي المتدهور له مما تسبب في نقص وزنه، وأنه معتقل في سجن انفرادي مما يعرض حياته للخطر، وذلك لأنه يعاني من مرض توسع القصبات الحاد الذي يقتضي وجود أحد لمساعدته في حال تعرضه لنوبة أثناء نومه، وطالبوا تأمين نوع من الاتصال بالعالم الخارجي، وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا بياناً بعد الزيارة حملت فيه السلطات السورية مسئوليتها كاملة عن "رعدون" وطالبتها بالإفراج عنه.

ودعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بيان لها السلطات السورية

من أجل إنجاز مهمتها، علي أن ترفع تقارير شهرية إلى وزير العدل. وتشير قضية المختفين اللبنانيين في سوريا جدلاً واسعاً وخصوصاً بعد إفراج سوريا علي ما يقارب ١٧٥ معتقلاً بين ١٩٩٨ و٢٠٠٠، وتتفي السلطات السورية منذ ذلك الوقت وجود أي معتقل لبناني في سجونها، وهو ما ثبت عدم صحته بعد ذلك بشهادة العشرات من أهالي المختفين الذين كانوا يزرونهم في السجون السورية من وقت إلى آخر.

### .. والسماح للفلسطينيين بالعمل

#### في بعض المهن

تلقت المنظمة بارتياح كبير قرار الحكومة اللبنانية بإجازة عمل الفلسطينيين في لبنان، في بعض القطاعات المهنية وخصوصاً الأعمال الحرفية. وتعتبر المنظمة أن هذا القرار تصحيحاً لقرارات سابقة كانت تحرم عليهم العمل داخل لبنان، وتأمل المنظمة في أن يلحق القرار خطوات تالية لإتاحة الفرصة للمواطنين الفلسطينيين بأن يعيشوا حياة كريمة ولائقة لحين إقرار حقهم في العودة إلى وطنهم فلسطين في أقرب وقت ممكن.

## سوريا

### يوم المعتقل السياسي يتزامن

### مع استمرار اعتقال ناشطي

### حقوق الإنسان

يوافق ٢١ يونيو/حزيران من كل عام يوم المعتقل السياسي في سوريا، ومع ذلك

جمعة" رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان إدانته للحادث وحذر من زرع الفتنة، ومطالب السلطات المعنية مهما كانت الظروف التي تمر بها تحمل مسؤولياتها لحماية أمن الوطن والمواطنين، وقد أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان حادثة الاغتيال وأصدرت بياناً دعت فيه إلى سرعة الكشف عن الجناة، كما دعت الشعب اللبناني إلى وحدة الصف.

ويأتي ذلك في ظل متابعة اللجنة الدولية للتحقيق في اغتيال "الحريري" التابعة للأمم المتحدة عملها في لبنان واستجوابها للعديد من الشخصيات من ضمنها مسؤولين في جهات أمنية.

### .. وتشكيل لجنة قضائية لمعرفة

### مصير المعتقلين في سوريا

أصدر رئيس الحكومة اللبنانية المؤقتة "نجيب ميقاتي" في ٢٣ يونيو/حزيران قراراً يقضي بتأليف لجنة لمعالجة قضية اللبنانيين المعتقلين في سوريا، ومهمتها "جمع المعلومات المتوفرة عن المواطنين اللبنانيين المعتقلين في سجون الجمهورية العربية السورية وتأمين الاتصال بالسلطات القضائية والأمنية والسياسية المختصة لتحديد أمكنة تواجدهم والتهم المنسوبة إليهم أو الأحكام القضائية الصادرة في حقهم والعمل علي إطلاق سراحهم وتسليمهم إلى القضاء اللبناني لاتخاذ الإجراءات المناسبة في حقهم وفق أحكام القوانين اللبنانية النافذة"، وقد حدد القرار للجنة مهلة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد

## وقائع ومتابعات

إقراره في مايو/أيار الماضي بموجبه يتم انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح بالاقتراع السري العام المباشر. كما وافق البرلمان على تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية والبنود الخاصة بالقيد في الجداول الانتخابية والإشراف القضائي على اللجان الرئيسية والدعاية للمرشحين.

وقد تضمن قانون مباشرة الحقوق السياسية مواد تجيز حبس الصحفيين في جرائم النشر، ورفضتها نقابة الصحفيين والمؤسسات الحقوقية لكونها تضع مزيداً من مواد العقوبات المقيدة للحرية في قضايا الرأي بعد مرور أكثر من عام على الوعد الرئاسي بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر.

كذلك وافق على تعديل قانون الأحزاب بالإخطار المشروط بديلاً عن الترخيص، واشترط وجود ألف مؤسس في الحزب، وتتظم تلقي التبرعات والتمويلات الحزبية، وقد لقي القانون اعتراضات كثيرة من أحزاب المعارضة الرئيسية التي ترى أنه لا يلبي كل مطالب حرية التنظيم الحزبي، ويحتفظ ببعض الصلاحيات للجنة شؤون الأحزاب.

### .. وتأسيس حزبين جديدين

أصدرت المحكمة الإدارية العليا في الثاني من يوليو/تموز حكماً يقضى بإلغاء قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب جديد باسم "شباب مصر"، وقالت المحكمة في حكمها أن برنامج الحزب متميز عن برنامج باقي الأحزاب السياسية.

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا في ٢٦ يونيو/حزيران حكماً أسقطت بموجبه التهم الموجهة إلى الناشط "أكرم نعيمة" رئيس لجان الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا لعدم اكتمال الأدلة القانونية، وهي الأدلة التي قدمتها السلطات التنفيذية، وكان "نعيمة" يواجه عقوبة السجن بين ٣ سنوات والمؤبد بتهم معارضة أهداف الثورة ونشر أخبار كاذبة وتأسيس جمعية سرية ذات طابع دولي، وهي التهم التي تستند إلى حالة الطوارئ.

## مصر

### خمس تشريعات جديدة في مجال المشاركة السياسية

وافق البرلمان المصري بمجلسيه (الشعب والشوري) على خمس تشريعات جديدة أولها تتعلق بالممارسة السياسية، ينظم الترشح وإعلان النتائج للانتخابات الرئاسية والمزعم إجرائها في سبتمبر/أيلول القادم.

جاءت في موافقة البرلمان بعد تعديل سبع مواد اعترضت عليها المحكمة الدستورية العليا، وبموجب هذا القانون فسوف تشكل لجنة عليا للانتخابات بعضوية عناصر قضائية وأخرى من الشخصيات العامة، تقوم بفتح باب الترشح وتلقي طلبات الترشح والطعون والفصل فيها وإجراء الانتخابات والإشراف عليها وإعلان النتائج النهائية كما ينظم القانون أوجه الدعاية الانتخابية ومدتها وشروط المترشح للرئاسة، والجدير بالذكر أن هذا القانون جاء تطبيقاً لتعديل دستوري تم

للتزام بالمعايير الدولية في معاملتها للسجناء والمحتجزين بحق المحامي "محمد رعدون" وغيره من المحتجزين، وتطالبها على وجه السرعة بتوفير الرعاية الطبية اللائقة له، وإنهاء حبسه إنفرادياً. وضمن حقه في تلقي الزيارة وإجراء الاتصالات. كما جددت المنظمة مناشدتها للقيادة السورية للتدخل للإفراج الفوري عنه، وعن زميله "نزار رستاوي" و"على العبد الله"، وكافة المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي.

وقررت المنظمة إفاد بعثة من أعضاء مجلس الأمناء لتفقد ظروف الأستاذ "رعدون" في الاحتجاز، ولقاء المسؤولين السوريين لمناقشة الجوانب القانونية لاستمرار احتجازه.

كذلك طالبت المنظمة المفوضة السامية لحقوق الإنسان للتدخل لدى السلطات السورية للإفراج عن الأستاذ "رعدون" الذي يتواصل احتجازه على صلة بنشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وعلى صعيد آخر، قامت السلطات السورية بمنع المشاركين في ندوة لمنندى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي من الوصول إلى مقر الندوة بعد يومين من قيام مسئولين أمنيين بإبلاغ رئيس مجلس إدارة المنندى بشكل غير رسمي قرار حظر نشاطه.

واستكرت المنظمة في بيان لها انتهاك حقوق وحرريات المدافعين عن حقوق الإنسان وناشطى العمل المدني، ودعت السلطات إلى إلغاء قرارها بحظر نشاط منندى الأتاسي، كما تجدد مطالبتها بالإفراج الفوري عن سجناء الرأي المحتجزين.

## وقائع ومتابعات

شارك فيها ما بين ٢٠ و١٥ ألف شخص وفق المنظمين و٤٥٠٠ طبقاً للشرطة للمطالبة بإجراء تعديلات على الدستور، ولم تجابه بالقوة من قبل الأمن.

### .. وتهديدات موجهة إلى صحفيين

تعرض كلا من رسام الكاريكاتير خالد الهاشمي ورئيس تحرير جريدة الأيام البحرينية الأستاذ "عيسى الشانجي" لتهديدات لسلامتهم الجسدية، وذلك على خلفية رسم كاريكاتير نشر في الجريدة يوم ٢٧ يونيو/حزيران على صلة الانتخابات الإيرانية.

وقد أصدرت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بياناً أكدت فيه استنكارها للغة التهديد والوعيد باعتبارها انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان، ودعت إلى الالتزام بآداب الحوار. كما أدان اتحاد الصحفيين العرب في بيان له هذه التهديدات والتحرشات.

### .. وإغلاق جمعية بتهمة الفذنف

أغلقت السلطات جمعية العمل الإسلامي في ٥ يوليو/تموز لمدة ٤٥ يوماً بسبب مخالفتها قواعد الطباعة والنشر، ونشرت تقارير صحفية نقلاً عن وزيرة الشؤون الاجتماعية بأن المتحدثين في جمعية العمل الإسلامي أساءوا إلى سمعة شخصيات حكومية خلال احتفال أقيم في نهاية شهر يونيو/حزيران الماضي.

وقال نائب رئيس المنظمة "صالح الخواجة" إن خطوة غلق الجمعية جاءت بعد احتفال كرم فيه ٧٣ شخصاً سجنوا في

أول مسيرة تنطلق سيراً على الأقدام في وسط شوارع القاهرة دون منع الأمن لعناصرها، وهو ما يعد تطوراً إيجابياً في أسلوب تعاطي المؤسسات الأمنية مع المسيرات والتظاهرات السلمية في مصر، وإن كانت الأجهزة الأمنية أبقّت على حشود كثيفة حول هذه التظاهرات، وأحياناً قامت بمنع المارة من الانخراط مع المتظاهرين.

تأتي هذه التحركات على خلفية النشاط الدائر في مصر حول ملف الإصلاح السياسي والقانوني وسقف هذه الإصلاحات السياسية.

## البحرين

### الاعتداء على مسيرة احتجاجية

نظم عاطلون عن العمل مظاهرة في ٢٤ يونيو/حزيران طالبوا فيها بتوفير وظائف لهم، وألقت قوات الأمن القبض على أكثر من ٣٠ شخصاً من بين حوالي ٥٠ شاركوا في هذه التظاهرة التي سارت بالقرب من الديوان الملكي.

وذكرت تقارير صحفية أن جماعات من الشرطة استخدمت الهراوات ضد المتظاهرين مما تسبب في جرح الكثير منهم، وبين المعتقلين "عبد الهادي الخواجة" رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان المغلق حالياً.

وتقدر نسبة البطالة في البحرين بـ ١٥% ويشكل الأجانب نحو ثلثي القوى العاملة في المملكة.

وكانت البحرين شهدت مظاهرات نظمها المعارضون يوم ١٧ يونيو/حزيران

وفي خطوة إيجابية، وافقت لجنة شؤون الأحزاب على تأسيس حزب جديد باسم "حزب السلام الديمقراطي"، إلا أنها رفضت تأسيس حزب آخر باسم حزب السلام الدولي.

### .. وتأجيل محاكمة رئيس

#### حزب الغد

بدأت محكمة جنايات القاهرة في محاكمة الناشط السياسي "أيمن نور" باتهامات تتعلق بتزوير توكيلات بتأسيس حزب الغد. ويقول "نور" بأن التهم ملفقة لإعلانه ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة.

وقد بدأت جلسات المحاكمة في الثامن والعشرين من يونيو/حزيران الماضي على مدى ثلاث جلسات، وشهدت صخباً كبيراً بين مؤيديه وقوات الأمن وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٥ سبتمبر/أيلول القادم، أي إلى ما بعد إجراء الانتخابات الرئاسية القادمة.

### .. وتسامح أمنى نسبي تجاه

#### المسيرات السلمية

شهدت القاهرة تظاهرات سلمية خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر يونيو/حزيران، شملت ثلاث تظاهرات محدودة لنشطاء سياسيين مطالبين بإصلاحات سياسية. من أهمها التظاهرة التي سيرها ناشطو حقوق الإنسان إلى وزارة الداخلية في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، وقد انصرف المتظاهرين دون وقوع حوادث أو اعتقال، وتعد هذه المسيرة المحدودة

## وقائع ومتابعات

وكانت نتائج الانتخابات البلدية أسفرت عن فوز ستة من المرشحين العشائريين، واثنين مدعومين من الإسلاميين السنة والشيعية، فيما فاز اثنان آخرين مدعومين من قبل رجال الأعمال.

ويقضى نظام البلديات بالكويت بانتخاب عشرة أعضاء من المجلس عبر الانتخابات فيما يعين أمير البلاد الستة الآخرين بناء على توصية مقدمة من الحكومة.

### .. دعوة لإطلاق حرية تكوين

#### الأحزاب

طالب رئيس مجلس الأمة "جاسم الخرافي" بسرعة إنشاء أحزاب سياسية في الكويت، للحفاظ والاستمرار في التجربة الديمقراطية، وذلك بعد أن أصبحت الكويت أول دولة خليجية تحظى ببرلمان منتخب منذ أربعة عقود.

وشدد "الخرافي" على أنه لا يمكن ان تستمر الديمقراطية بدون التنظيم السياسي القائم على التنظيم الحزبي.

وقد سبق أن رفض عدد من كبار المسؤولين الكويتيين دعوات متكررة أطلقها نواب لإقامة أحزاب.

وتلاحق السلطات مؤسسى "حزب الأمة" الـ ١٥ الذين ينتظرون محاكمتهم بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام.

### .. والمتهمون بالإرهاب يؤكدون

#### تعرضهم بالتعذيب

تراجع عدد من المتهمين بالتخطيط لشن هجمات على القوات الأميركية بالكويت عن اعترافاتهم أمام محكمة أمن الدولة،

٢١ من خارجها.

وعلى صعيد المواجهات أعلنت السلطات أنها قتلت واحداً من أبرز قيادى تنظيم القاعدة فى السعودية خلال مواجهة معه فى الرياض، وهو "محمد الحيارى" المغربى الجنسية، وهو من بين قائمة الـ ٣٦.

وقد تسلمت السلطات من اليمن اثنين من المطلوبين اكتشف أنهم محتجزان فى اليمن.

وتعبر المنظمة عن خشيتها من استمرار السلطات السعودية فى عدم الإعلان عن نتائج التحقيق فى مواجهتها مع الإرهابيين، وكذا عدم توافر ضمانات كافية لحقوق من تتسلمهم المملكة من الخارج.

## الكويت

### الحكومة تعيين أول وزيرة

عينت الكويت فى ١٢ يونيو/حزيران السيدة "معصومة المبارك" كأول وزيرة بعد أقل من شهر من منحها المرأة لحقوقها السياسية فى الترشيح والتصويت فى الانتخابات العامة، فيما يعد خطوة هامة فى الإصلاح الديمقراطى بالبلاد، والوزيرة الأولى هى ناشطة مدافعة عن حقوق المرأة، وتولت وزارة التخطيط ووزيرة دولة لشئون التنمية الإدارية.

كما قررت الحكومة تعيين امرأتين لشغل مقعدين فى المجلس البلدى المكون من ١٦ عضواً، الذين تم انتخاب عشرة منهم يوم ٢ يوليو/تموز، ليتزامن مع موافقة البرلمان على منح النساء الحقوق السياسية الكاملة فى شهر مايو/أيار.

الثمانينيات بتهم التخطيط لانقلاب. وقال الخواجة أن المكرمين اتهموا بصورة زائفة وسجنوا وعذبوا وعانوا مع عائلاتهم من كل ذلك، ومن حقهم أن يكرموا.

## السعودية

### إختتام الانتخابات البلدية

حقق المرشحون الإسلاميون الذين يحظون بدعم علماء الدين المحافظين فى المملكة نصراً كبيراً فى المرحلة النهائية من انتخابات المجالس المحلية التى جرت فى ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، وانتزع المرشحون جميع المقاعد السبعة فى دوائر مدينة جدة، وجاء فوز الإسلاميين المتوقع بعد انتصارات مماثلة لهم فى مدن مكة والمدينة المنورة فى المرحلتين السابقتين.

يذكر أنه لم يسمح للمرأة بالمشاركة تصويماً أو ترشيحاً فى هذه الانتخابات وهى الأولى من نوعها فى المملكة.

وتنافس المرشحون للحصول على أحد المقاعد الـ ٢٤٤ فى المرحلة الثالثة والأخيرة من الانتخابات البلدية التى أكملت انتخاب نصف أعضاء المجالس المحلية الـ ١٧٨ فى انحاء المملكة.

### .. قائمة مطلوبين جديدة

أعلنت وزارة الداخلية السعودية فى ٢٨ يونيو/حزيران عن قائمة ثالثة من المطلوبين فى قضايا أمنية، ممن تورطوا فى الاحداث الإرهابية التى شهدتها البلاد خلال الأشهر الماضية، ضمت ٣٦ شخصاً بينهم ٧ أجانب من جنسيات متنوعة، وضمت القائمة ١٥ من داخل السعودية

## وقائع ومتابعات

تعرضت لها الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الاعتداءات المتكررة على الحقوقيين وملاحقتهم أمنياً وقضائياً. ورغم طبيعة الرسالة الثقافية للمعهد، إلا أنه لم يسلم من الضغوط والمضايقات، والتي تجلت القيود على البريد والمراسلات، والمماطلة في الترخيص لعدد من الكتب الفكرية، ولا يزال ١٢ كتاباً منها لدى الرقابة لخمس سنوات.

وكان من المثير لقلق إدارة المعهد أنه لم يتلق تجاوباً على شكاواه من تجميد أمواله سوى ردود شفوية من السلطات - بحسب تصريحات لرئيس المعهد د. "الطيب البكوش" - تبشر باقترب نهاية الأزمة وفك التجميد عن الأرصدة المصرفية، بل إن الحكومة لم تعنى بالرد على المكاتبات بشأن القضية، بما فيها رسالة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وقد سجلت العشرات من المنظمات العربية بصفة عامة تضامنها مع المعهد، وشكلت في بعض الساحات العربية لجان لدعم المعهد في أزمتها، وبينما احتج بعضها على الإجراءات التونسية ضده وأدانها، فقد تضمنت العديد من النداءات مناشدات للرئيس التونسي بالتدخل شخصياً لإنهاء أزمة المعهد، ولكنها لم تلق إجابة حتى الآن في هذا الخصوص.

وتنظر المنظمة بمزيد من القلق إلى استمرار الأزمة التي تلقي بظلالها سلباً على أنشطة المعهد، وتدعو حركة حقوق الإنسان إلى التضامن مع المعهد، كما تدعو كافة المنظمات الدولية المعنية إلى التدخل العاجل لدى السلطات التونسية لإنهاء الأزمة وأثارها.

وتحتج الحكومة التونسية بأنها تنفذ التشريع الخاص بمكافحة تمويل الإرهاب الذي أصدرته قبل عام ونصف، وتماطل الحكومة التونسية في الاعتراف بطبيعة المعهد كمؤسسة غير حكومية عربية تعمل على المستوى الدولي الإقليمي وتتخذ من تونس مقراً لها، وهذه الطبيعة الخاصة للمعهد لا تقتصر عليه وحده، وإنما تمتد إلى المنظمات الأخرى التي تعمل على مستوى إقليمي وتتخذ من العواصم العربية المختلفة مقرات لها، ومن بينها المنظمات التي بادرت إلى تأسيس المعهد في العام ١٩٨٩ وهي المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب اللذان يتخذان من القاهرة مقراً لهما.

ولقد كان ترددي سجل الحكومة التونسية في احترام التزاماتها بحقوق الإنسان دافعاً للكثير من ناشطي حقوق الإنسان للدعوة إلى نقل مقر إدارة المعهد من تونس إلى واحدة من أربع عواصم أخرى، وبعض هذه الدعوات لم تكن موسمية، ولكنها كانت مستمرة ترتفع وتسيرتها مع وقوع احتكاكات معينة، وتهدف دوماً للحرص على استقلالية المعهد وأدائه لدوره ورسالته الهامة.

وقد تزايدت هذه الدعوة بصفة مستمرة بعدما وجهت الحكومة التونسية اتهاماً فضفاضاً إلى مختلف منظمات حقوق الإنسان بأنها منظمات إرهابية لأنها تدافع عن حقوق المشتبه في علاقتهم بالإرهاب. وقد تأكدت يوماً بعد يوم رغبة السلطات في التقييد على نشاط المنظمات الحقوقية في تونس، والتي تجلت في حظر عدد من الجمعيات الناشئة والضغوط التي

وقرروا أن الاعترافات السابقة تمت تحت وطأة التعذيب.

وذكر المتهمون أمام المحكمة في ١١ يونيو/حزيران أن ما وصفوها بالاعترافات الكاذبة انتزعت بعد تهديدات بالاغتصاب وتعذيب أقارب وزوجات المعتقلين.

وقال "حسام يوسف" وهو أردني الجنسية أنه اضطر أيضاً للاعتراف كذباً بأنه كان على علم ببعض المخططات، بعد اعتقال زوجته والتهديد باغتصابها.

يشار إلى أن عدد المعتقلين على ذمة هذه القضية يبلغ ٣٧ معتقلاً يواجهون عقوبة السجن مدى الحياة في حالة إدانتهم بشكل نهائي، وقد طالبت النيابة العامة الكويتية بإعدام ٣٤ منهم.

## تونس

### أزمة المعهد العربي أزمة لكل حركة حقوق الإنسان

تتابع منظمات حقوق الإنسان العاملة في العالم العربي ومعها كافة أطراف حركة حقوق الإنسان الأزمة التي يمر بها المعهد العربي لحقوق الإنسان نتيجة للقيود غير المبررة التي تفرضها السلطات التونسية عليه وتؤثر على نشاطه وأدائه لرسالته النبيلة من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة.

وللشهر السابع عشر على التوالي، تصر الحكومة التونسية على مواصلة سياستها التعسفية تجاه المعهد وتستمر في تجميد أمواله والتحويلات المالية الواردة لنشاطاته، بما أدى إلى تجميد مختلف الأنشطة، ووقف صرف رواتب العاملين.

## قطر

## المنظمة تجدد مناشدتها لسمو أمير البلاد إلغاء قرار إسقاط الجنسية عن آل غفران

تواصل المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبالغ القلق متابعة قضية أفراد فخيذة آل غفران التابعة لقبائل المري القطرية، والذين جرى إسقاط الجنسية عن أكثر من تسعمائة شخص منهم، وهو القرار الذي ينسحب على أفراد أسرهم ليصل المتضررين منه إلى أكثر من ستة آلاف شخص.

وقد أدى القرار المذكور إلى تضرر الأفراد الذين شملهم هذا القرار بأضرار متنوعة، شملت إنهاء عمل بعضهم في الوظائف العامة، والفائدة التي تخص المواطنين من امتيازات في دعم الخدمات الأساسية من إسكان وتعليم وصحة وقروض إئتمانية وغيرها ..

وذلك فضلاً عن الإشكاليات الاجتماعية التي أدى إليها هذا القرار، ومنها على سبيل المثال وقوع حالات طلاق حتى لا تتسحب آثار القرار المذكور على أفراد أسر من شملهم القرار.

كذلك يثير القرار الخشية من التوسع فيه لاحقاً ليشمل أفراد أو فروع أخرى من قبائل المري التي تشكل أكثر من أربعين بالمائة من سكان دولة قطر.

وتشير المصادر المختلفة إلى أن هذا القرار قد جرى اتخاذه على صلة بتورط بعض أفراد قبائل المري وخاصة فخيذة آل غفران في محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها الأمير السابق للبلاد والتي وقعت قبل ثمانية سنوات.

كما تتور المخاوف من الدعايات التي صاحبت صدور القرار والبدء في تنفيذه، حيث أشارت المصادر إلى أن مسئولين رسميين في الحكومة القطرية ينظرون إلى كافة قبائل المري باعتبارهم من أصول سعودية وأنهم لا ينتمون أصلاً إلى دولة قطر، وأنه ربما يكون من الأفضل إبعادهم بوسائل عدة إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها موطنهم الأصلي، ما دعا مؤسسات حقوقية عربية إلى وصف القرار بالتهجير القسري للسكان والذي يشكل انتهاكاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر في الوقت الحالي على محاولة حل قضايا من شملهم هذا القرار، وأشارت قناة الجزيرة القطرية خلال يونيو/حزيران إلى نجاح اللجنة في حل عدد من الشكاوى التي تلقتها من المتضررين بالقرار، ولكن مصادر على صلة بالمتضررين أكدت استمرار هذه الإشكاليات والقضايا عالقة من دون تسوية، داعين لدعم جهود كافة الجهات التي تعمل على التدخل لدى السلطات القطرية وعلى رأسها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر لإنهاء أسباب الأزمة في أقرب وقت، واحتواء آثارها السلبية الوخيمة على هؤلاء المتضررين ووقف انسحابها على عائلاتهم، والعمل على عدم توسعة القرار ومدته ليشمل فئات جديدة من قبائل المري.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تجدد رفضها للقرار وتداعياته، فإنها تجدد كذلك مناشدتها لسمو الشيخ "حمد بن خليفة آل ثان" أمير دولة قطر للتدخل باستخدام صلاحياته الدستورية والقانونية لإلغاء القرار المذكور وإنهاء آثاره، والحفاظ

على تواصل خطى الإصلاح والانفتاح وتعزيز الحريات المدنية التي اتخذتها قطر في السنوات الأخيرة.

## العراق

## استمرار اعتقال العلماء

## العراقيين

بعد مرور عامين على احتلال العراق بزعم وجود أسلحة الدمار الشامل، أثبتت مختلف التقارير الدولية والإقليمية عدم تواجدها، تستمر قوات الاحتلال في اعتقال ١٢ من العلماء، دون توجيه أي تهم لهم، وتمتنع عن تقديم أية مبررات لاستمرار اعتقالهم.

وفي هذا السياق تقدمت المنظمة بشكوى إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى المفوض السامي لحقوق الإنسان تطالبهما بالتدخل الفوري للإفراج عن العلماء المعتقلين، الذين يعدون أسرى حرب بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، التي تجرم محاكمتهم.

وأوردت المنظمة في كتابها بعض أسماء هؤلاء العلماء المعتقلين وهم : د."همام عبد الغفور"، ود."أمير العبيدي"، ود."أحمد الزهيري"، ود."محمد الراوي"، ود."عصام هوش"، ود."هدى عماش"، ود."رحاب طه"، ود."محمود بلال"، ود."حسام أمين"، ود."قرات العيني"، ود."حازم الشيخ"، ود."ثامر عمران".

والمنظمة تطالب كذلك بسرعة الإفراج عن جميع المعتقلين العراقيين لدى قوات الاحتلال والمعتقلين لدى السلطات العراقية من دون اتهامات محددة، وخاصة العلماء الذين تزايد استهدافهم.

وكانت وزارة الداخلية قد تعهدت بتعديل هذه السيارات لزيادة التهوية بها وتقليل التكدس.

### ..ومصادرة جريدة "الشروق"

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى تفيد بقيام الإدارة العامة للمطبوعات بمصادرة عدد جريدة الشروق الصادر بتاريخ ٢٩ يونيو/حزيران. وقد جاءت هذه المصادرة على خلفية نقدها الدكتور "قتحي سرور" رئيس مجلس الشعب وتأتي المصادرة في وقت تتصاعد فيه المطالب بإلغاء حبس الصحفيين في قضايا النشر.

وتجدد المنظمة مطالبتها الداعية لعدم مصادرة أو إغلاق الصحف بالطريق الإداري، وإلغاء العقوبات السابقة والمقيدة للحريات في قضايا الرأي والنشر.

### استمرار توقيف ٣٧ من الإخوان

#### المسلمين

تواصل تجديد الحبس الاحتياطي لنحو ٣٧ معتقلا من جماعة الإخوان المسلمين على خلفية التظاهرات التي نفذتها الجماعة خلال شهر مايو/أيار الماضي، ومن بين المقبوض عليهم خمسة من قيادات الجماعة، ولكن ترجع مصادر في الجماعة أن عدد الموقوفين يبلغ ٣٠٦ من أصل ألفين جرى القبض عليهم في غضون شهر مايو/أيار إلا أن النائب العام أفاد بأن المتبقين رهن التحقيق ٣٧ موقوفا فقط.

وتجدد المنظمة مطالبتها بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين والموقوفين

عودته في الثامن من يوليو/تموز الجاري. وهذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها الأستاذ "ياسر حسن" لهذه الإجراءات بالمخالفة للقانون والمتعمدة تجاهه باعتباره ناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان، وما زال اسمه مدرجا علي قوائم ترقب السفر والوصول بالمخالفة للقانون.

وتطالب المنظمة وزارة الداخلية برفع اسم الأستاذ "ياسر حسن" من قوائم الترقب، وتجدد موقفها الداعي لإلغاء قوائم الترقب للناشطين في مجال حقوق الإنسان وكافة الأشخاص الذين لم يصدر بحقهم قرارات قضائية بهذا الشأن، والتي تمثل خرقا لمبادئ حقوق الإنسان.

### المنظمة تطالب بالتحقيق

#### في وفاة سجيبة

توفيت السجيبة "إنشراح معروف" البالغة من العمر ٤١ عاماً أثناء نقلها بسيارة الترحيلات التابعة للشرطة لتنفيذ حكم السجن عليها.

وقد توفيت السجيبة كما جاء بالتقرير الطبي من جراء انخفاض حاد بالدورة الدموية في ٥ يوليو/تموز الماضي، وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومعها كافة المنظمات المصرية لحقوق الإنسان قد طالبت بتحسين ظروف نقل المساجين والمقبوض عليهم بواسطة سيارات الترحيلات الحديدية وقليلة التهوية.

وكان مجلس الشعب قد أثار قضية الترحيلات العام الماضي بعد وفاة مهندس معتقل وثلاثة من الشباب المصري المرشحين من ليبيا بواسطة هذه السيارات.

## الأردن

### محكمة استثنائية

#### تتمسك بأحكامها بحق مشتبه في علاقته بالإرهاب

استمرت السلطات الأردنية في انتهاكها لمعايير المحاكمة العادلة، واستمرت في محاكمة المشتبه في تورطهم في أعمال إرهابية أمام محاكم استثنائية، فعلى الرغم من أن محكمة التمييز قد نقضت الحكم الصادر عن محكمة أمن الدولة بحبس كلاً من "خالد جبران"، و"عبد الحميد ياسين" خمس سنوات، على خلفية اتهامهم بالتآمر بقصد القيام بأعمال إرهابية، واتفقهما على تنفيذ عمليات عسكرية ضد الدبلوماسيين الأجانب، وقضت بإعادة محاكمتها، إلا أن السلطات المعنية أعادت محاكمتها أمام ذات المحكمة، التي قضت بحبسها سنتين ونصف.

وتطالب المنظمة السلطات الأردنية بالالتزام معايير المحاكمة العادلة.

## مصر

### المنظمة تطالب السلطات المصرية

#### بوقف مضايقة عضو لجنتها

#### التنفيذية

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن أسفها البالغ للمضايقة التي يتعرض لها الأستاذ "ياسر حسن" المحامي وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، حيث قامت أجهزة الأمن بمطار القاهرة بتوقيفه وعرضه للاستجواب وتفتيشه الذي تم أثناء سفره إلى الإمارات في الثاني من يوليو/تموز، وهو الأمر الذي تكرر أثناء

## شكاوى ومدخلات

بتعرضه للاعتداء من عناصر سودانية مجهولة أمام مسكنه في منطقة مدينة نصر شرقي القاهرة في مساء يوم ١٥ يونيو/حزيران، وقد حرر بذلك محضراً رسمياً لدى قسم شرطة مدينة نصر برقم ١٠٨٨١، أشار فيه إلى أنه لا يعرف هوية المعتدين.

وأفاد المذكور أنه تلقى تهديدات عبر البريد الإلكتروني من مجهول تهدده بالنيل من سلامته في حال استمر في كتابة مقالاته الناقدة لسياسات الحكومة السودانية تجاه النزاعات الداخلية، وخاصة النزاع الدائر في ولايات الشرق وفي ولايات إقليم دارفور غربي السودان، وهي المقالات التي ينشرها على بعض المواقع السودانية المعنية على شبكة الانترنت.

واعتبرت المنظمة أن هذا الاعتداء يستهدف النيل من حق المذكور في ممارسة حرية الرأي والتعبير، بعد أن اضطره ذلك إلى مغادرة السودان إلى الأراضي المصرية.

وقد طالبت المنظمة السلطات المصرية المختصة باتخاذ إجراءاتها لكشف المتورطين في الاعتداء ومحاسبة المسؤولين عنها أياً كانت صفاتهم، والعمل على منع تكرارها مستقبلاً، خاصة وأن المنظمة قد علمت بوقوع اعتداءات مماثلة على معارضين سودانيين آخرين خلال العامين الأخيرين.

كما طالبت المنظمة المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالقاهرة بالإسراع بالبت في طلب الحصول على صفة اللجوء المقدم من المذكور منذ عامين، وكفالة شموله بالحماية وفقاً لاتفاقية وبروتوكول حماية اللاجئين.

كما تعرض البرلماني "سلطان أحمد السامعي" لحملة إعلامية شديدة من قبل أجهزة الدولة الإعلامية بسبب آرائه حول الإصلاحات السياسية بعد نشره مقالاً عبر فيها عن وجهة نظره الناقدة للدولة وأجهزتها،

وتؤكد المصادر خطورة هذه الحملة على حياة النائب وحياة أسرته. وتطالب المنظمة الحكومة اليمنية بوقف الاعتداءات والتحريض على النواب.

### ..ومحكمة يمنية تبرئ متهمين

#### بالانتماء للقاعدة

قضت محكمة استئناف متخصصة في ٢٤ يونيو/حزيران بتبرئة ١١ يمنياً من تهمة مرتبطة بالإرهاب، غير أنها وجهت تهماً بالتزوير لسبعة آخرين.

وكان الادعاء العام قد وجه لعناصر المجموعة تهمة التدريب على القتال مع تنظيم القاعدة في أفغانستان، بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢. كما اتهمتهم وجمع تمويلات للقيام بأعمال تخريبية داخل اليمن والعراق ودول أخرى. وكان قد ألقى القبض على ٦ منهم في السعودية و ٢ في سوريا قبل أن يتم تسليمهم للسلطات اليمنية.

### مصر/السودان

#### المنظمة تطالب بوقف الاعتداءات

#### على المعارضين السودانيين

#### في مصر

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق إفادة من السيد "أواه عبد المنعم أبو بكر" السوداني الجنسية والمقيم بالقاهرة والعضو لدى المنظمة منذ العام ٢٠٠٤

بسبب نشاطهم السياسي السلمى احتراماً للحيات العامة.

## اليمن

### اليمن تصدر قائمة بـ ٢١ مطلوباً في قضايا أمنية

أصدرت السلطات اليمنية في ١ يوليو/تموز قائمة تشمل ٢١ مطلوباً أمنياً موجودين خارج البلاد بعد توجيه اتهامات إليهم.

وذكرت تقارير صحفية أن من بين المتهمين ثمانية سعوديين وإماراتيين اثنين وعشرة يمنيين وكولومبياً، وأضافت التقارير أن المطلوبين السعوديين الثمانية متهمون بارتكاب جرائم متنوعة بينها غسيل الأموال والاتجار بالمخدرات وقتل مواطنين يمنيين، أما بقية المطلوبين متهمون بشن تفجيرات استهدفت مراكز أمنية داخل البلاد والاعتداء على قوات الأمن أثناء تأديتها واجباتها.

وأوضح مصدر أمني أن السلطات اليمنية وجهت طلبات إلى عدد من الدول الخليجية تطالبهم بملاحقة هؤلاء المطلوبين، مشيراً إلى أن ١٤ منهم موجودون في السعودية.

### ..اعتداءات وملاحقات لنواب

#### يمنيون

قتل "محمد جاهد شمر" النائب عن حزب المؤتمر الشعبي الحاكم برصاص مسلحين مجهولين جنوب صنعاء في ٢٤ يونيو/حزيران، وأفادت قوات الأمن اليمنية إنها ألقت القبض على شخصين تشبته في علاقتهما بالمهاجمين، ولم يكشف النقاب عن دوافعهما.

لإستراتيجية إعلامية يتم تفعيلها من خلال أعمال قابلة للتنفيذ في الواقع العملي بما يغطي المجتمع بشرائحه المختلفة، وقد شارك في الندوة نخبة من الإعلاميين والحقوقيين المصريين.

### المنظمة تشارك في اللقاء الثاني للمجلس القومي مع المنظمات غير الحكومية

شاركت المنظمة في اللقاء الثاني لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مصر مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في ٢٧ يونيو/ حزيران تحت عنوان "حول آفاق التعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان" ومثل المنظمة فيه الأستاذ "إبراهيم علام" المدير التنفيذي للمنظمة. وقد تركز الحوار حول التقرير الأول للمجلس القومي وحول مقترحات التعاون بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني في إعداد التقرير السنوي الثاني، وكذلك المقترحات المقدمة لتصور صيغ التنسيق والتعاون بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني، وإعداد المجلس للخطة القومية المصرية ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ لنشر وتطبيق ثقافة حقوق الإنسان.

وقد اقترحت المنظمة عدداً من الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التعاون بين المجلس والمنظمات، وهي المقترحات الثلاثة الدولية التي تبناها الاجتماع في توصياته التسع، وبينها:

- ١- أن تقوم الجمعيات الأهلية بموافاة المجلس بمقترحات بشأن الخطة القومية لتعزيز حماية حقوق الإنسان.
- ٢- تشكيل "لجنة استشارية" تضم عدد من

الديمقراطية، وأنها ليست سلعة يمكن استيرادها، وأكد علي أن الديمقراطية لا يصنعها إلا أهلها، وطالب الخارج إذا كان يرغب في تعزيز، الحريات وتهيئة الجو الديمقراطي فعلا فذلك عبر المساعدة في حل عادل للقضية الفلسطينية ينهي حالة التوتر، والالتزام بالمواثيق الدولية واحترام حقوق الإنسان في حربها ضد الإرهاب، لأن تجاوزات عديدة حدثت بسببها، وتشجع الدول العربية علي اتباع نفس الأسلوب وعلي استمرار حالة الطوارئ.

### .. ويفتح ندوة نحو إستراتيجية إعلامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان

افتتح أ. محمد فائق" الأمين العام للمنظمة الندوة التي نظمها المجلس القومي لحقوق الإنسان "نحو إستراتيجية إعلامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان" والتي عقدت يومي ٢١ و٢٢ يونيو/حزيران بالاشتراك مع وزارة الإعلام.

وأكد في كلمته أن جوهر الإصلاح الحقيقي هو احترام حقوق الإنسان، وأن الإعلاميين هم شركاء في الجهود الرامية إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وأنه كلما تحرر الإعلام وتعززت حرية الرأي والتعبير كلما استطاع الإعلام أن يؤكد دوره الإيجابي تجاه قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتي تعني بتعريف الناس بحقوقهم، وفي نفس الوقت التزامهم باحترام حقوق الآخرين، وهو ما سينعكس علي تخلص المجتمع من الكثير من السلوكيات السلبية في المعاملات اليومية في كافة المستويات. وهدفت الندوة إلى الوصول

### الأمين العام يشارك بافتتاح المعهد الاورومتوسطي

شارك أمين عام المنظمة في مراسم افتتاح المعهد الاورومتوسطي في مدينة تورينو بإيطاليا يومي ٨ و٩ يوليو/ أيار، وبمناسبة الافتتاح عقدت ندوة "الديمقراطية والإصلاحات في العالم العربي ودول الحوض المتوسط" بالشراكة مع البرلمان الأوروبي، وبحضور مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.

وفي مداخلة أكد الأمين العام علي أن حديث الإصلاح أصبح مطلباً شعبياً في كل الوطن العربي، وتزايد الحديث منذ صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٣ واعترفت الحكومات بذلك وقامت ببعض الإصلاحات مدفوعة بالضغوط الخارجية والمطالب الداخلية، ولكنها محدودة جداً وغاب عنها التصور الشامل للإصلاح واتسمت بالبطيء، وكما أنها مخيبة لأمال الجماهير وعشوائية، وان سمة الإصلاح الجاري الآن أنه إصلاح يسمح بالتغيير في طريقة وأسلوب الحكم، ولكنه لا يسمح علي الإطلاق بتغيير من يحكم.

كما أشار إلى الظاهرة الجديدة والمؤسفة في تعامل الحكومات في مواجهة عناصر المعارضة وخاصة الصحفيين والكتاب وذلك بالاعتداء عليهم من مجهولين سواء بالضرب أو القتل أو أعمال البطلجة وإفلات المعتدين من العقاب دون الكشف عن هويتهم والتشهير بالمعتدي عليهم.

كما تحدث عن تأثير الضغوط الخارجية ودورها، وأشار إلى أن هذه الضغوط وحدها لا تستطيع أن تفرض نوعاً من

## من أخبار المنظمات

السلبية علي حالة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وأكدت علي حق الشعوب في مواجهة الاحتلال، وعلي دور السياسة الأمريكية في انتهاك القانون الدولي.

وفي إطار الوضع الداخلي أبرز التقرير إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة ودورها البارز، كما رصد التقرير مصادقة المغرب علي الاتفاقيات الدولية، والقوانين الصادرة والتحضيرية والتي تعد "تراجعية" (قانون الأحزاب وقانون الإضراب)، وانتهاكات حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب بعد الأحداث الإرهابية في ٢٠٠٣، وكذلك الانتهاكات في قضية الصحراء، واستمرار انتهاك الحق في الحياة، وخصوصا في السجون والاعتقال والهجرة السرية، وانتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التنظيم، والحق في التنقل، والحق في التجمع والتظاهر، واستمرار السلبات المرتبطة بالقضاء المغربي، والمضايقات التي يتعرض لها المدافعين عن حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### المنظمة المغربية تبدي قلقها على

#### دور المؤسسات الوطنية لحقوق

#### الإنسان

فى بيان اعلنت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان فى ٨ يونيو/حزيران فى بيان لها عن قلقها بشأن دور وفعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى المغرب، ثمنت فيه إنشاء تلك المؤسسات دورها فى تعزيز النهوض بحقوق الإنسان

الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والالتزام بها.

### الجمعية اللبنانية

#### تحتفل باليوم العالمي للجوء

نظمت الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين احتفالا باليوم العالمي للجوء يومي ٢١ و٢٢ يونيو/حزيران، وحضر الاحتفال العديد من ممثلي الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي وهيئات المجتمع المدني وعدد من القضاة والمحامين، وتضمنت الاحتفالية أعمال فنية من تقديم اللاجئين.

وقد أكد أ. "نعمة جمعة" رئيس الجمعية في كلمته علي تعاون الجمعية مع المكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، وعلي استقبال الجمعية مراجعات اللاجئين بشكل دوري ومنتظم من خلال مجموعة عمل تضم مختصين حقوقيا واجتماعيا ونفسيا وتعمل على حل مشاكلهم.

### الجمعية المغربية

#### تصدر تقريرها السنوي

أصدرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي لسنة ٢٠٠٤ ويشتمل التقرير علي حالة حقوق الإنسان في المغرب وأبرز المستجدات في الوضع الحقوقي خلال الشهور الستة الأولى من سنة ٢٠٠٥، كما أكدت المنظمة علي تأثير الوضع في المغرب بالوضع العام في العالم نتيجة استمرار العولمة ونتائجها

أعضاء المجلس وممثلي عدد من المنظمات الأهلية لوضع مقترحات وتوصيات تعرض على لجنة صياغة التقرير السنوي للمجلس.

٣- تشكيل "لجنة تسيق" تضم بعض أعضاء المجلس وممثلين للمنظمات الأهلية للاجتماع فى لحظات الأزمات.

### حالة السجون العربية

#### .. تقرير للمنظمة العربية للإصلاح

#### الجنائي

عقدت المنظمة العربية للإصلاح الجنائي ورشة عمل يومي ٢٨ و٢٩ يونيو/حزيران ناقشت التقرير السنوي الصادر منها عن حالة السجون العربية، شارك فيها خبراء عرب، وقد عرضت ونوقشت تقارير لتسعة بلدان فيما يخص السجون والسجناء والتشريعات والممارسات الفعلية وظواهر التعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة، وما يرتبه سلب الحرية والأمان الشخصي من انعكاسات اجتماعية ونفسية، كما نوقشت قضايا الاحتجاز والاعتقال التعسفي وأماكن التوقيف وإشكالية دمج السجناء بالمجتمع وإعادة تأهيلهم وتعويض المتضررين منهم.

كما توقف المجتمعون عند أوضاع السجون في فلسطين والعراق ذلك تحت الاحتلال، وما يتطلبه من مراعاة احترام اتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي، وتوصل المشاركون إلى أهمية إجراء إصلاح التشريعات الجنائية وربطها بمنظومة إصلاح شامل علي المستوي الدستوري والقانوني بما ينسجم مع المعايير الدولية، ودعوا البلدان العربية إلى



### المنظمة العربية لحقوق الإنسان

\*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي \*مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية \*حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة \*وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

\*\*\*

الأمين العام : أ.محمد فائق

رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني

نائب الرئيس : د.سهام الفريح

المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني -

مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع

ت : ٤١٨٨٣٧٨ - ٤١٨١٣٩٦

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦ - ٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني :

aohr@link.net

موقع الإنترنت :

[www.aohronline.com](http://www.aohronline.com)

[www.arabhumanrights.org](http://www.arabhumanrights.org)

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولار

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو

صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى

البنك الوطني المصري - فرع ثروت

حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.

Account 581835

أو البنك العربي بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)

Account 201738

### تأسيس فيدرالية عربية لمراكز حقوق الإنسان

أعلن بمدينة فاس في المغرب في مطلع يوليو/تموز تأسيس "فيدرالية مراكز حقوق الإنسان في العالم العربي"، وتتكون الفدرالية من مجموعة من المنظمات هي: مركز حقوق الناس /المغرب - مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان/ الأردن - مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان/ فلسطين - مركز حقوق الناس /الجزائر - منظمة الناس للثقافة والإعلام /العراق - جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء/مصر - جمعية التربية المدنية/ تونس - الهيئة اللبنانية للحقوق المدنية/لبنان - ملتقى المرأة للدراسات والتدريب/ اليمن - مركز الخرطوم لحقوق الإنسان/السودان - ولجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان/سورية.

وقد أعلنت المنظمات المؤسسة للشبكة إقرار الدستور الخاص بها، وأنها تعمل من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وبسط الوعي بها، وجرى انتخاب منسق للشبكة وسكرتير عام.

وحمايتها، ورصدت فيه ملامح التعثر والبطء الذي يطال أعمالها، كما أبرزت فيه مرور عام على إلغاء وزارة حقوق الإنسان.

وقال البيان أنه بالنسبة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومنذ إعلانته عن برنامج العمل للسنتين المقبلتين تلاحظ المنظمة نقص تفعيل ما تم الالتزام به لإعداد ميثاق وطني للحقوق والواجبات.

وبالنسبة لديوان المظالم والذي يفترض أن يلعب دوراً هاماً في حماية حقوق الإنسان، أبرزت المنظمة غياب التعريف به وبأدواره لدى المواطن رغم مرور ثلاث سنوات على إنشائه، وطالبت المنظمة بضرورة التعريف به وبدوره عبر برامج توعية وطنية، ومن خلال وسائل الإعلام ووسائل الاتصال المختلفة.

وبالنسبة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وبالرغم مما يمثله ذلك المعهد من نقلة حضارية وإقرار بهوية تاريخية تضمن التعددية والتنوع الثقافي، إلا أن أداء المعهد ما يزال يتعثر لعدة أسباب، ومن أهمها ضعف تفاعل الجهات الرسمية والحكومية مع نشاطه والاستجابة لطبيعة الدور المنوط به.

المشرف على النشرة :

الأستاذ/ إبراهيم علام - المدير التنفيذي

شارك في تحرير هذا العدد :

أ. علاء شلبي، أ. هايدى الطيب، أ. محمد راضي، أ. معتز بالله عثمان

أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. فاطمة فرغلي، أ. عمر منيب

السكرتارية الفنية :

أ. سامي زكريا، أ. عصمت جابر، أ. منى هاشم